الغريب في النحو : دراسة وصفية في البنية والقواعد والأقوال

د. محمد بن ناصر الشهري
قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب
جامعة الملك سعود

ملخص البحث :

إن الظواهر التي يلحظها الدارس في التراث النحوي كثيرة جداً ، وكل ظاهرة من هذه الظواهر تستحق الوقوف عندها بالنظر والتأمل ، ومن الظواهر الكثيرة التي تلفت النظر ظاهرة أشار إليها النحويون في مواضع شتى من كتبهم ، وهي ظاهرة : « الغريب» فلقد جاء عنهم وصف كثير من الأنماط النحوية بالغريب ، وكذلك أثر عنهم وصف كثير من الأقوال المأثوره عن بعض النحويين بالغريب ، إما صراحة بهذا اللفظ ، وإما بألفاظ مقاربة له في المعنى ، وقد كثر ذلك كثرة الحد الذي يسترعي انتباه الباحث ، حيث قد أحصيتُ أكثر من مائة وأربعين موضعاً ورد فيها هذا اللفظ صراحة ، مما يرشد إلى أن هذا الظاهرة جديرة بالدارسة . وهذا البحث محاولة لتجلية هذا الظاهرة ، وبيان كثير من ملابساتها ، كما سيتبين إن شاء الله تعالى .

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد :

فإن الظواهر التي يلحظها الدارس في التراث النحوي كثيرة جدا ، ومتنوعة بشكل كبير، وكل ظاهرة من هذه الظواهر تستحق الوقوف عندها بالنظر والتأمل ، وذلك لاستجلاء حقائق هذه الظواهر ، وبيان ارتباطها بذات اللغة ، لكونها تكشف بجلاء كثيرا من خصائصها القيمة الكثيرة ، هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن الوقوف عند هذه الظواهر يلقي الضوء على نتائج الدراسات النحوية عبر العصور المتعاقبة ، ومدى ارتباط ذلك بمنهج التفكير النحوي عبر مراحله الكثيرة ، سواء من حيث طبيعة الفكر ونوعه ، أم من حيث تعدد وجهات الدراسات والتناول لقضايا نحو اللغة العربية ، وما أثمر هذا التعدد من ظهور نتائج مختلفة في الأحكام ، وكذلك يجلي مدى التزام النحويين بالمنهج العام في دراسة النحو لكل من المدرستين الكبيرتين ، المدرسة البصرية بمنهجها الخاص ، الذي من أبرز سماته القياس على المطرد الكثير ، وتأويل ما خالف ذلك أو رده ، والمدرسة الكوفية التي أعقبتها بمنهجها الخاص والذي يتمثل في قبول كل ما ورد عن العرب واعتباره أصلا يقاس عليه وإن كان شاهدا واحدا ، أم أن هناك خروجا عن هذا النهج ، وبالتالي بروز نوع من الأقوال والأحكام لا ينسجم مع المتقرر العام ؟

كما أن الوقوف عند بعض تلك الظواهر يبرز طبيعة اللغة ـ أي لغة ـ ومنها العربية ، وهي أن اللغة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية في الغالب لا تخضع لقانون عقلي صرف ، يشمل كل أجزائها الكبيرة والدقيقة ، إذ إن كثيرا من جوانب هذه اللغة تخضع للنظام العقلي الصرف بشكل عام ، وطائفة أخرى من جوانبها لا تخضع له ، بل نجد صورا متعددة مختلفة لبعض الأنماط اللغوية لا تنسجم مع تلك الأحكام القاطعة ، وهذا أمر في غاية الأهمية ، يجب على كل دارس للغة أن يراعيه حتى لا تصاب أحكامه بالاضطراب ، ويدخلها كثرة الاستثناءات ، والصور المخالفة للقاعدة العقلية المنطقية .

وفي الحقيقة أن كثيرا من جوانب الدراسات النحوية لم تسلم من هذا التأثر بالمنهج العقلي المنطقي الأرسطي ، الذي امتد أثره إلى كثير من جوانب الدراسات النحوية منذ وقت مبكر من تاريخ هذه الدراسات ، مما نتج عنه كثير من المشكلات التي تمثلت في الخروج باللغة عن طبيعتها ، وبالتالي الخروج بمنهج البحث والدراسة عن طبيعة اللغة ، فوجد الاضطراب في كثير من القواعد ، وبرز القول بإعادة صياغة التركيب بناء على أن هناك أشياء كثيرة غير

موجودة لفظا ، لا بد من تقديرها ، كالعوامل المحذوفة ، وأجزاء الجملة المحذوفة أيضا ، إلى غير ذلك من صور الخروج باللغة وقواعدها عن الواقع الفعلي لهما .

ومن الظواهر الكثيرة التي تلفت النظر ظاهرة أشار إليها النحويون في مواضع شتى من كتبهم ، وهي ظاهرة : ; الغريب » فلقد جاء عنهم وصف كثير من الأنماط النحوية بالغريب ،وكذلك أثر عنهم وصف كثير من الأقوال المأثورة عن بعض النحويين بالغريب ، إما صراحة بهذا اللفظ ، وإما بألفاظ مقاربة له في المعنى ، وقد كثر ذلك كثرة إلى الحد الذي يسترعي انتباه الباحث ، حيث أحصيتُ أكثر من مائة وأربعين موضعا ورد فيها هذا اللفظ صراحة ؛ مما يرشد إلى أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة لتجليتها بصورة تبين حقيقتها ، ومدى عمقها وعلاقتها ببنية اللغة العربية ، وبطبيعة الدراسات النحوية ، والبحث فيه .

وهذا البحث محاولة لتجلية هذه الظاهرة ، وبيان كثير من ملابساتها ، كما سيتبين إن شاء الله تعالى ، ومنه أستمد العون والتوفيق .

هذا وقد تكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول ، وهي :

الفصل الأول : دراسة تحليلية للغريب .

الفصل الثاني : الغريب بالنسبة للمألوف من البنية والقواعد .

الفصل الثالث : الغريب من الأقوال والآراء .

الخاتمة .

المصادر .

* * *

الفصل الأول : دراسة تحليلية للغريب :

تمهيد :

معنى الغريب :

بداية يحسن أن أتحدث عن معنى الغريب في اللغة وعند النحويين :

فأما في اللغة فقد قال ابن منظور في لسان العرب : « والغريب : الغامض من الكلام ، وكلمة غريبة ، وقد غَرُبت ، وهو من ذلك »[1] .

وأما معناه عند النحويين فهذا ما سأذكره في جواب التساؤل الأول بعد قليل .

تساؤلات البحث :

قام هذا البحث على عدد من التساؤلات التي تبدو في حاجة ملحة لإيجاد إجابات كافية تجلي كثيرا من الحقائق حول هذه الظاهرة الدقيقة من ظواهر لغتنا الكثيرة ، ألا وهي ظاهرة الغريب في النحو .

وهذه التساؤلات :

١- هل استعمل لفظ الغريب دالا على معنى محدد أم لا ؟

٢- ما مدى شيوع لفظ الغريب وروده عند النحويين ؟

٣- هل استعمل الغريب حكما نحويا أم لا ؟

٤- هل ارتقى اللفظ إلى أن يكون مصطلحا ذا دلالة محددة ؟ وما مدى شيوع ذلك ؟

٥- ما أسباب القول بالغريب ؟

السؤال الأول :

سوف أبدأ أولا بالإجابة عن التساؤل الأول ، وهو يتضمن بيان معنى الغريب عند النحويين ، فأقول :

إذا نظرنا إلى دلالة لفظ الغريب عند النحويين فإننا نجد أن الغريب قد استعمل بمعان متعددة ، مما يعني أنه لم يكن يحمل دلالة محددة لدى النحويين ، وإنما كان يطلقه بعضهم مريدا به معنى قد يكون خاصا به ، وربما وافق فيه غيره ، وقد يكون إطلاقه بمعنى يتفق عليه كثير من النحويين .

---

(١) انظر : لسان العرب ١/٦٤٠ .

ومن معاني الغريب التي وجدتُ أن النحويين قد استعملوها المعاني الآتية :

١ – استعمال الغريب بمعنى الانفراد ، ومن أبرز ما يمثل ذلك ما صنعه السيوطي حينما عقد قسما في كتابه الأشباه والنظائر سماه : « فن الأفراد والغرائب » [١] حيث استعمل الغريب والفرد بمعنى واحد ، وقد ورد عنده لفظ الغريب تسع مرات .

فهذا الصنيع من السيوطي . وهو جمع الأفراد والغرائب في باب واحد . دليل على المراد بالغريب عنده ، وهو أنه موافق لمعنى التفرد أو الانفراد .

ومن شواهد هذا أيضا تفسير الدسوقي للغريب عند شرحه لقول ابن هشام : « وهو غريب » [٢] بقوله : « وقوله (وهو غريب) : لأنه لم يوافقه عليه أحد » [٣] .

فبناء على هذا التفسير من الدسوقي للغريب فإنه سيدخل مسائل كثيرة جدا ! ثم ما صحة هذا التفسير ؟ وما مدى دقته ؟ لأن هذا الحكم من الدسوقي يحتاج إلى اطلاع تام ، إلا إذا قيل إن مراده : لم يوافقه أحد يعتد به ! اللهم إلا إذا قيل إن هذا حكم خاص بالدسوقي .

٢ – أن المراد بالغريب ما كان غير معروف ولا مشهورا ، ولا متداولا بين النحويين ، ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك : « وهي [رام] وونى بمعنى زال غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب » [٤] .

ومن أمثلته كذلك : قول الدسوقي شارحا قول ابن هشام : « وكون الفاء بمنزلة إلى غريب [٥] قال : قوله : غريب ، أي : لم يتكلم عليه أحد وليس بشائع » [٦] .

ومنه قول ابن هشام أيضا : « وهذا معنى غريب ، لأني لم أر من ذكره » [٧] .

وقال خالد الأزهري عن سواء . لغةٌ في سوى . : « (سواء) وهي أغربها ، وقل من ذكرها » [٨] .

وعلى هذا فالغريب قد استعمل مرادفا للقليل ، تماما كما استعمل ابن هشام لفظ القليل في قوله : » حتى : حرف يأتي لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغاية ، وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلا في الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقل من ذكره » [٩] .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٣ – ٢٨ .
(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤٤٦ .
(٣) حاشية الدسوقي ٢/ ٩٧ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٣٤ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ١٦٢ .
(٦) حاشية الدسوقي ١/ ١٧٤ .
(٧) مغني اللبيب ١/ ١٦٣ .
(٨) التصريح ١/ ٣٤٧ .
(٩) مغني اللبيب ١/ ١٢٢ .

٣- استعماله مرادفا لمصطلح الشاذ ، فكأنه بذلك يعني الخروج عن القاعدة المطردة ،كقول ابن هشام : « وقد ورد جواب لو الماضي مقرونا بقد ، وهو غريب ، كقول .... ، ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها ، كقول ... » [١] فنجد أن ابن هشام هنا قد قابل الغريب بالشاذ .

ولعل من ذلك قول أبي حيان :« وهذا أمر جار على القواعد فلا غرابة فيه » [٢].

ومن ذلك أيضا قول ابن يعيش : » فأما قراءة نافع ﴿ وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى ﴾[سورة الأنعام : ١٦٢] بسكون الياء فهو غريب ، لخروجه عن القياس ، وما عليه الجمهور " [٣] .

٤ - استعماله بمعنى مخالفة المعهود :

ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في بيان كيفية التقدير ، من أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوفة وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ،فلا تقدر أن ذلك حصل دفعة واحدة ، بل على التدريج [٤] .

وذكر من أمثلة الجار والمجرور قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة : ٤٨] أي : لا تجزي فيه ، ثم حذفت في فصار لا يجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا ، هذا قول الأخفش [٥] .

وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة .

ونقل ابن الشجري [٦] القول الأول عن الكسائي ، واختاره . قال : والقول الثاني قول نحوي آخر ، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه [٧] والأخفش يجوز الأمران [٨] .

قال ابن هشام : « وهو نقل غريب » [٩] .

التساؤل الثاني :

مدى شيوع لفظ الغريب وروده :

ورد لفظ الغريب عند النحويين كثيرا ، وقد كثر ذلك كثرة إلى الحد الذي يسترعي انتباه الباحث ، حيث أحصيت وروده في أكثر من مائة وأربعين موضعا ، وذلك في جمع غير مستقص

(١) مغني اللبيب ٢٧٢/١ ، وسيأتي الحديث عنه ص ٣٢ .
(٢) نقلا عن تعليق الفرائد ٥٧/٨ .
(٣) شرح ابن يعيش ٣٤/٣ . وسيأتي الحديث عنه ص ٢٦ .
(٤) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
(٥) انظر : معاني القرآن ٨٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧ .
(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧ .
(٧) انظر : الكتاب ٣٨٦/١ .
(٨) مغني اللبيب ٦١٧/٢ .
(٩) مغني اللبيب ٦١٧/٢ .

، لأن الاستقصاء ليس مقصودا في هذا البحث ،مما يعني أن كثيرا من النحويين كانوا يستعملون هذا اللفظ على وعي منهم بذلك ، وهذا الإحصاء الذي أحصيته لا أقطع بأنه قد استوفى جميع مسائل الغريب جميعا ، لأن الغرض من هذا البحث هو إلقاء الضوء على قضية الغريب وتجليتها ، حيث إنني لا أعلم أنه قد سبق أن تناوله باحث بدراسة ، في حدود ما أعلم ، إلا ما صنع السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ، حيث تحدث عن ذلك في القسم السادس من كتابه ، وقد سماه : « فن الأفراد والغرائب » حيث ذكر فيه سبع عشرة مسألة نحوية ، وثلاثا صرفية ، وقد ورد لفظ الغريب عنده تسع مرات فقط .

ومن هنا فقد وجدت هذا الموضوع ثريا وخصبا ،وصالحا للدراسة والبحث ، فأقدمت على الكتابة فيه مستعينا بالله تعالى ، ومحاولا بيان حقيقته ، وتجلية كثير من مسائله ، إضافة إلى جمع شتاته ، وجعلها في بحث واحد ، فكان هذا البحث الذي أرجو أن يكون خدمة للغتنا العزيزة الشريفة .

التساؤل الثالث :

هل استعمل الغريب حكما نحويا ؟

ورد في مواطن متعددة استعمال لفظ الغريب حكما في بعض المسائل ، حيث استعمله بعض النحويين في مقابل بعض المصطلحات التي وضعت للتعبير عن حكم نحوي معين ،ومن أمثلة ذلك مسألة إضافة « ذو » [1] التي بمعنى صاحب إلى الضمير ،ومعلوم أنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر ،ولكنها وردت مضافة للضمير في قول الشاعر :

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

فقد تفاوتت أحكام النحويين على هذه الإضافة ، فقال الزمخشري : هذا شاذ [2] وقال ابن مالك في شرح الكافية : نادر [3] وقال في شرح التسهيل : قليل [4] وذكر أبو حيان أن بعض النحويين لا يجوزه إلا للضرورة ، وبعضهم قال بجوازه [5] وقال ابن يعيش : « هذا غريب » [6] .

ومن أمثلة ذلك ما نص عليه النحويون من أنه يشترط شروط معينة لصياغة فعلي التعجب ، وأن هذه الشروط هي نفسها التي تشترط لصيغة أفعل التفضيل، وبناء على هذا فما شذ في باب التعجب فإنه يكون شاذا في باب التفضيل .

(١) وسيأتي الحديث عنه .
(٢) انظر : المفصل ص ١٤٠ .
(٣) شرح الكافية ٢/ ٩٧٢ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٤ .
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٥ .
(٦) انظر : شرح المفصل ٣/ ٣٨ .

قال الدماميني : « وهذا الكلام منهم يقتضي اقتياس الشاذ الوارد هناك [في التعجب] في هذا [أفعل التفضيل] وقد صرحوا بذلك فقالوا : ما شذوا فيه هناك شذوا فيه هنا ، وبالعكس .

فإن استندوا في ذلك إلى نقل أن السماع جاء بذلك فبعيد ، وإن قالوا ذلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب » [1].

فمن هنا يمكن طرح تساؤلات حول العلاقة بين الشاذ والغريب عند الدماميني ، فهل الغريب مرادف للشاذ ؟ أم أن هذا من التداخل في الاستعمال بين اللفظين ؟ أم أنه من عدم وضوح اللفظ بوصفه مصطلحا ذا دلالة محددة ؟ أسئلة كثيرة يثيرها هذا الصنيع من الدماميني ، ومن غيره من النحويين .

وقد ورد استعمال لفظ الغريب بوصفه أكثر دلالة من الشاذ أو النادر ، إلى درجة أنه لا يصح القياس عليه ، ومعلوم أن القياس على الشاذ لا يصح عند البصريين ، ومن أمثلة ذلك ما ذكر ابن هشام [2] وخالد الأزهري [3] من أنه قد حذف الفعل وبقي ناصبه ، كما ورد في الحديث الشريف : « فيذهب كيما ، فيعود ظهرُه طبقا واحدا » أي : كيما يسجد .

قال ابن هشام ـ ووافقه خالد الأزهري ـ : « وهذا غريب جدا لا يحتمل القياس عليه » .

ومن ذلك أيضا ما ورد عن ابن مالك من أن الغريب يقابل الثابت بالسماع والقياس ، حيث ذكر في شرح الكافية [4] أن نافي جواب القسم الماضي قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفي ، واستشهد على ذلك ببيت لأمية بن أبي الصلت ، ثم ذكر أنه قد يحذف نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره ، واستشهد ببيت آخر ، ثم قال : « وهذا البيت وبيت أمية غريبان » .

ومع ذلك فقد ذكر في شرح التسهيل ما يخالف رأيه هنا في البيت الأخير ، فقال : « وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع » [5].

كما ورد عند ابن مالك ما يفيد أن الغريب قد يرادف الضرورة ، وقد اتضح ذلك عند حديثه عن تجرد جواب القسم الماضي من اللام وقد ، حيث يرى الجمهور وجوب اقتران الفعل الماضي إذا وقع جوابا لقسم ولم يستطل الكلام باللام وقد إن كان الزمن قريبا من الحال ، أو باللام وحدها إن كان بعيدا من زمن الحال .

(١) تعليق الفرائد ٢٤٦ – ٢٤٧ .
(٢) مغني اللبيب ١٨٣/١ .
(٣) التصريح ٢٣٠/٢ .
(٤) ٨٤٣/٢ ـ ٨٤٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢٣٥/١ .

إلا أن ابن مالك أورد شاهدا على مجيء الماضي بالصورة المذكورة مجردا من اللام وقد ، واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده وددتُ أن أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا ، ثم أقتل ... » الحديث .

قال ابن مالك : « وفيه غرابة لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة أو كلام مستطال » [1] .

ومن أبرز الأمثلة على استعمال الغريب بالتناوب مع مصطلح نحوي متفق عليه . وهو الشاذ . قول ابن هشام عن مجيء جواب لو ماضيا مقرونا بقد في الشعر : « وهو غريب » [2] ثم نظّر هذا بوقوع جواب لولا ماضيا مقرونا بقد ، ولكنه حكم عليه بالشذوذ ، فقال : » ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها [أي بقد] » .

إلا أنه مع ذلك كله نجدهم لا يذكرونه مع سائر الأحكام النحوية : الواجب ، والكثير ، والغالب ، والقليل ، والنادر ، وذلك عند حديثهم عنها ، فهل هذا عن غفلة ؟ أم عن قصور في استيفاء سرد الأحكام النحوية ؟ أم أنه اكتفي عنه بالنادر والشاذ ونحوهما من الألفاظ ؟

والذي يظهر أن العلة في عدم ذكره مع ألفاظ الأحكام النحوية الأخرى أنه لم يشع استعماله كشياع الشاذ والنادر ونحوهما ، فكانا أكثر منه شهرة واستعمالا .

التساؤل الرابع :

هل ارتقى اللفظ إلى أن يكون مصطلحا ذا دلالة محددة ؟ وما مدى شيوع ذلك ؟

رأيت من خلال البحث والتمحيص أن لفظ الغريب يرد عند بعض النحويين دون بعض ، وهذا بلا شك مرتبط بقضية وضع المصطلحات عامة واستعمالها ، ففي كثير من الأحوال يتفرد نحوي بمصطلح نحوي معين ، أو يقتصر استعمال مصطلح ما على عصر معين ، وهذا قد يلتمس له بعض العذر ، وذلك لطول المدة الزمنية لتاريخ النحو العربي ، واتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي والإسلامي ، وكذلك تفاوت آلية الدرس النحوي ، فليس النحويون . مثلا . جمعية تتخذ قراراتها بالأغلبية ، ونحو ذلك ، إذاً فلا عجب أن يوجد تفرد بمصطلح أو أكثر لدى نحوي معين ، أو في عصر من العصور .

وبناء على هذا فإن لفظ الغريب جاء مؤديا معاني متعددة تبعا لمراد من استعمله ، ولم يرتق . من وجهة نظري . إلى أن يستعمل مصطلحا ذا دلالة محددة متفق عليها .

---

(١) شواهد التوضيح ص ٦٦ .
(٢) مغني اللبيب ٢٧٢/١ .

التساؤل الخامس :

ما أسباب القول بالغريب ؟

يظهر من خلال النظر في مسائل الغريب أن هناك أسبابا أدت إلى القول بالغريب ،فمن هذه الاسباب :

١- عدم مراعاة اختلاف لغات العرب (لهجاتهم) :

لا شك أن عدم مراعاة لغات العرب المختلفة قد دفع بعض النحويين إلى الذهاب إلى بعض الأقوال الغريبة ، أو إلى القول بما وصف بالغرابة ، وذلك كما حصل في تخريج قول العرب : « ليس الطيبُ إلا المسكُ » برفع المسك [١] .

فقد ذكر سيبويه أنها لغة لبعض العرب ولم يعينهم ، وذلك على جعلها حرفا مهملا ،ونص ابن مالك على أنها لغة تميم [٢] .

وأما الحجازيون فإنهم ينصبون .

وبرغم كون ذلك لغة إلا أن بعض النحويين وعلى رأسهم أبو علي الفارسي حاولوا تأويل رفع (المسكُ) ، حيث ذكر لذلك وجوها [٣] :

الوجه الأول : أن في ليس ضمير الأمر والشأن ، والطيب مبتدأ ، والمسك خبره .

والثاني : أن يكون الطيب اسم ليس ، والخبر محذوف ، وإلا المسك بدل منه .

والثالث : أن يكون الطيب اسم ليس ، وإلا المسك نعت له ، والخبر محذوف ، كأنه قال : ليس الطيب الذي هو غير المسك طيب في الوجود ، وحذف الخبر لفهم المعنى .

وقد قال ابن مالك بقول أبي علي الثاني متابعة له [٤] .

قال أبو حيان : « والعجيب له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أن ذلك لغة » [٥] .

وقد اعتذر أبو حيان عما فعل أبو علي الفارسي من التأويل مع أن ذلك لغة بقوله : « وأما أبو علي فتأول قولهم : ليس الطيب إلا المسك ، وذلك أنه لم يبلغه. والله أعلم. نقل أبي عمرو ذلك أنها لغة تميم ، ... » [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٤٧.
(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٣٧٩ .
(٣) انظر : الحلبيات ص ٢٢٨ – ٢٢٩ ، والتذييل ٤/٣٠٤ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ١/٣٨٠ .
(٥) التذييل ٤/٣٠٢ .
(٦) التذييل ٤/٣٠٠ – ٣٠١ .

فنلاحظ هنا أن أبا حيان وصف صنيع ابن مالك من متابعة أبي علي في ما ذهب إليه من التأويل برغم نص ابن مالك على أن ذلك لغة تميم بأن ذلك عجيب .

كما ذكر أبو حيان تخريجا آخر لملك النحاة وصفه بالغريب فقال : « ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله الملقب بملك النحاة ت (٥٦٨ هـ) تخريج غريب في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وهو أنه زعم أن الطيب اسم ليس ، والمسك : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره : إلا المسكُ أفخره ، والجملة من قولك « إلا المسك أفخره » في موضع نصب على أنها خبر ليس ، كما تقول : ليس زيد إلا عمرو ضاربه ، قال : وقد تخبط سيبويه والسيرافي في هذا ، وما أتيا بطائل .

وقد رد عليه ابن الجَبَّاب الجليس المصري ت (٥٤١ هـ) .

ونقلُ أبي عمرو أن تلك لغة تميم مبطل لما تأوله الفارسي وأبو نزار ، لأن التميمي يقول : ما كان الطيب إلا المسكَ ، وينصب ، وليس الطيبُ إلا المسكُ ، ويرفع ، والحجازي ينصب فيهما ، فدل على فرقان اللغتين ، وأن التميمي جعلها كـ (ما) في لغته ، وأنه أراد حصر الخبر كما أراد الحجازي » [1] .

٢ . أن القول بالغريب ربما كان منهجا لبعض النحويين ، وإن كان يمكن النظر إليه على أنه نوع من التفكير الجاد في محاولة لتخريج بعض ما أشكل من بعض مسائل النحو ، وذلك كما روى السيوطي أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن بن كيسان : » ما وجه قراءة من قرأ ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه ٦٣] على ما جرى به عادتك من الإغراب في الإعراب ؟ فأطرق ابن كيسان مليا ثم قال : تجعلها مبنية لا معربة ، وقد استقام الأمر . قال : فما علة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني ، والجمع (هؤلاء) وهو مبني ، فتحمل التثنية على الوجهين . فأعجب القاضي ذلك ، وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ! فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حسُنَ " [2] .

٣ –أن القول بالغريب قد يكون مرجعه إلى عدم تعدد مصادر التلقي للنحوي ، فربما لم يعتمد بعضهم إلا على شيخ واحد فقط ، أو اعتمد على القراءة في الكتب دون الدراسة على أيدي العلماء ، مما يسلم إلى القول ببعض الآراء الغريبة .

ولذلك فإنه ينبغي النظر إلى ملابسات القول بالغريب ، والأمور التي أحاطت بالقائل به ، كشيوخه ، ونهجه وشخصيته ، وتمكنه في العلم ، إلى غير ذلك من الأمور ، ومن النماذج التي ورد عنها ذلك :

(١) التذييل ٤/ ٣٠٣ – ٣٠٤ .
(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٦ .

أ . ما ذكره ابن الشجري عن أبي نزار الملقب بملك النحاة ، الذي سبق أن رأينا رأيه في الموضع رقم (١) في هذا المبحث ، حيث قال عنه ابن الشجري معلقا على رأي آخر له : «ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلفهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء ، بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤْثر عنه أنه قرأ مصنفا في النحو إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني ، قيل إنها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق ، وقيل إنه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يرد بقحته على الخليل وسيبويه ، .... » [١] .

ب – ومن صور ذلك أيضا ما قاله أبو حيان عن أبي القاسم السهيلي وعن شيخة أبي الحسين بن الطراوة ، حيث قال : « من غريب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنها (لا) التي للنفي ، قال : لأن الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الآمر وجوده ، .... .

قال أبو حيان : وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ ، لأن فيه ادعاء إضمار لم يلفظ به قط ، ولأن فيه إضمار الجازم ، وهو لا يجوز إلا للضرورة ، .... ، وأيضا سبق إجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على أن (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل ، وأن الجزم بها نفسها ، لا نعلم أحدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو ، وإنْ كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سَرَى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة ، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي ، وعلى الزجاجي ، وردّ عليه الناس ، ورموه عن قوس واحدة » [٢] .

٤–أن القول بالغريب قد يكون مرده إلى استعمال مصطلحات وقانون من غير واقع العربية ، كاستعمال مصطلحات منطقية بعيدة في معانيها عن طبيعة اللغة العربية ونحوها ، وخلط ذلك بالمصطلحات والقواعد النحوية العربية المستقاة من واقع العربية ونحوها .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو حيان عن ابن الطراوة ، حيث قال : « وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى مذهب غريب في تقديم الخبر ، بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع .

فالواجب عنده : رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ، ولا ينفك الوجود عنه ، والممتنع : لا قائمَ ، ولا رجلَ ، إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجلَ فيه ولا قائمَ .

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٣٧٣ – ٣٧٤ ، والأشباه والنظائر ٣/٥ ١٥، ١٦٤ .
(٢) الأشباه والنظائر ٣/٢١ – ٢٣ .

والجائز مثل : زيد وعمرو ، لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون .

قال : فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز ، نحو : رجلٌ قائمٌ ، لأنه لا فائدة فيه ، وكلام مركب من ممتنعين أيضا لا يجوز ، مثل : لا رجلٌ لا قائمٌ ، لأنه كذب ، ولا فائدة فيه ، وكلامٌ مركب من واجب وجائز صحيحٌ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ، ولا من واجب وممتنع ، نحو : زيدٌ لا قائم ، ورجلٌ لا قائم ، لأنه كذب ، إذ معناه : لا قائمَ في الوجود ، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز ، نحو : زيد أخوك ، لأنه معلوم ، لكن بتأخيره صار واجبا ، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب ، فالجائز يصير بتأخيره واجبا .

وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه أن لا يجوز : « قائمٌ زيدٌ ، لأن زيدا صار بتأخيره واجبا ، فصار الكلام مركبا من واجبين ، فصار بمنزلة : قائمٌ رجلٌ . فلا يجوز عنده تقديم الخبر إذا كان واجبا » [1] .

٥- ومن أسباب القول بالغريب الإبعاد في تفسير بعض المسائل ، والتماس معان بعيدة عن الذهن ، بل وعن مقصود المتكلم .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو حيان من رأي غريب للفراء في ما ورد في لعل من جر ما بعدها ، فقال : » ومن غرائب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز الخفض بلعل ، وإجازة نصب الخبر ورفعه ، قال : والأصل : لعاً لِعبد الله . قال : فمن نصب قال : لا يكون الاسم مخفوضا وفعله مرفوع . ونصْبه عنده على التفسير ، كقولك : ما أظرفَك رجلاً ! ومن رفعه رفعه باللام . قال الفراء : فمن قال : لعاً لِعبد الله قائما ، أو قائم ، ثم كنى عن عبد الله قال :لعلّه ، فنصب لامه .

وهذا عند البصريين خطأ ، لأنه إن أراد أنْ يخفض بلعل جاء بخلاف ما جاء به القرآن ، وما نقله أهل اللغة ، وإن أراد (لعاً) التي تقال لمن عَثَرَ ، بمعنى : نَعَشَك الله [أي : أقامك] ضدّ تعساً ، فلا معنى لها هنا ، ولا لذكرها مع (أنّ) وأخواتها ، ... .

وقد قيل : إن لعا مقلوب من علا ، وهو دعاء في موضع : أعلاه الله . فلا ينون على هذا لأنه فِعْل ، ولا يدغم لأنه لا تنوين فيه » [2] .

٦-من أسباب الغريب تفاوت الفهم لكلام العلماء ، أو نقص الاستقراء له :

ومن أمثلة ذلك قول الدماميني : « ووقع لابن الحاجب . رحمه الله تعالى . في شرح المفصل كلام غريب هنا ، فإنه قال :

(١) التذييل ٣/٥٣٥ – ٣٥٤ ، وانظر : الهمع ١/٣٣٤ ، والاقتراح في أصول النحو ص ٦٢ – ٦٤ .
(٢) التذييل .

لم يمنع (حسنُ وجهِه). يعني بالإضافة. إلا صاحب الجمل فظن أن الناس يمنعونها، فقال : وخالف سيبويه فيها جميع الناس، وعلل المنع بإضافة الشيء إلى نفسه، وبأن الوجه مضاف إلى ضمير الموصوف، فكأن إضافة الصفة إلى الوجه إضافة الشيء إلى نفسه.

ويرد الأول جواز : حسنُ وجهٍ باتفاق، وأن الحسن دال على معنى في الوجه لا نفسه، فليس بمنزلة : حبس ومنع.

ويرد الثاني جواز : زيد ضارب غلامِه باتفاق ».

قال الدماميني : « وفيه أمور :

منها أن سيبويه منع المسألة كما منع الزجاجي، ولكنه جوزها في الشعر فقط، صرح بذلك في كتابه، والمبرد منعها مطلقا في الشعر والنثر، ووافق سيبويه جماعة من البصريين والمتأخرين، ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا في الشعر والنثر » [1].

* * *

(١) تعليق الفرائد.

الفصل الثاني :الغريب بالنسبة للمألوف من البنية والقواعد :

ذكر طائفة من النحويين صورا من غرائب العربية ، حيث وردت بعض الصور التي جاءت مخالفة لما هو مألوف من بعض قواعد العربية وقوانينها ، فمما ورد من ذلك :

١ -استتار الضمير في فعل الغائبِينَ :

من المعلوم من قواعد اللغة أن الضمير إنما يستتر في فعل الأمر للواحد ، أو في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد ، أو الهمزة ، أو النون ، أو فعل الاستثناء كخلا وعدا ولا يكون ، أو أفعل في التعجب أو التفضيل ، أو فعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة ، أو اسم الفعل الماضي [١] .

ولكن من غرائب العربية أن يستتر الضمير في فعل الغائبِينَ ، وقد وقع ذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] حيث اجتمعت الواو في الفعلين مع الاسم الظاهر المرفوع ، وقد تفاوتت آراء النحويين في تخريجها على وجوه متعددة ، ومنها أن تكون هاتان الواوان علامة جمع المذكرين ، كما في لغة طيء ، أو أزد شنوءة ، أو بلحارث ، فتكونان حرفين دالين على جمع المذكر [٢] .

فعلى هذا الوجه سيكون عندنا صورة غريبة لاستتار الضمير ، عبر عنها ابن هشام بجلاء حيث قال : « فإذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ﴿ كَثِيرٌ ﴾ فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه ، وهذا من غرائب العربية ، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبِينَ " [٣] .

٢ -لحاق الضمير لاسم الفعل « هاء » :

من الأصوات المسمي بها فعل الأمر « ها » ومسماه « خذ » أو نحوه ، ومن العرب من يجعله ثنائيا مثل » صه ، ومه » فيلحقه كاف الخطاب ، فيقول : هاكَ ، يا رجل ، وهاكما يا رجلان ويا امرأتان ، وهاكم يا رجال ، وهاكِ يا امرأة ، وهاكن يا نسوة ، وعلى هذا فيكون فيه ضمير مستتر هو الفاعل ، ويكون مفردا أو مثنى أو جمعا بحسب حال المخاطبين ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب ، ويختلف بحسب حال المخاطبين إفرادا وتثنية وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا .

ومن العرب من يقول : « هاء » فيجعله ثلاثيا ، كخاف وهاب ، ويفتح الهمزة مع المذكر ويكسرها مع المؤنث ، فيقول : هاءَ يا رجل ، وهاءِ يا امرأة ، ويكون فيه ضمير مستتر ، فإذا ثني

(١) انظر : أوضح المسالك ص ١٩ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ .
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٦٦ – ٣٦٧ .

أو جمع برز ذلك الضمير، فيقال في تثنية المذكر: هاؤما، وجمعه: هاؤم، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[الحاقة: ١٩] وفي جمع المؤنث هاؤنّ يا نسوة.

وقد كان القياس ألا يلحق هذه الأسماء ضمير تثنية ولا جمع، لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار، ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة فما فوقهما على صورة واحدة، فيقال: هاء يا رجل، وهاء يا امرأة، وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال.

ولكن لما نابت عن الأفعال وقامت مقامها قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، لذلك برز الضمير في بعض الصور ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال في الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها[١].

ولكن بروز الضمير فيها جاء على صورة غريبة، قال ابن يعيش موضحا ذلك:

« ولما ظهر الضمير ظهر على صورة غريبة ليدل على أن الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير، وإنما كانت غريبة لأنها ليست على حد افعل وافعلا وافعلوا [أي على قاعدة لحاق الضمير لفعل الأمر] وإنما ذلك: هاء، وهاءا، وهاؤا.

فأما هاؤم فغريب من نادر العربية، لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر، نحو: قمتم، وقمتما، وضربتكم، وضربتكما. وهذا مما يؤكد كون هذه الألفاظ أسماء وليست أفعالا، وذلك أنه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها اتصل على غير حد اتصاله بالفعل، إنما جاء على نحو: أنتما، وأنتم، فدل ذلك على أنها أسماء لا أفعال »[٢].

٣-الملحق بجمع المذكر السالم

يوجد في العربية ألفاظ معينة تعرب كإعراب جمع المذكر السالم، فترفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء، ولكن النحويين حكموا عليها بأنها ملحقة بهذا الجمع، وليست جموعا حقيقية، لفقدها بعض شروط هذا الجمع.

ومن هذه الملحقات التي وصفت بالغرابة ما ذكره تمام بن غالب، المعروف بابن التيّاني، أو بابن التيان، (ت ٤٢٣ هـ) من أن « فا » في قولك « فوك » ونحوه، قد تجمع بالواو والنون كجمع المذكر السالم، فيقال: فُونَ رفعا، وفِيْنَ نصبا وجرا.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٣.
(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٤.

وإنما كانت ملحقة بهذا الجمع لفقدها معظم شروطه ، فليست علما ولا صفة ، ولا عاقلا [1] .

قال أبو حيان : « وهذا في غاية الغرابة ، وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة ، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع ويائه » [2] .

وذكر أبوحيان كذلك من غريب هذا الجمع قولهم في ثَدْي : ثِدُونَ ، رفعا ، وثِدِينَ نصبا وجرا [3] . كما في قول الشاعر [4] :

فأصبحتِ النساءُ مُسَلَّباتٍ لها الويلاتُ يَمْدُدْنَ الثُّدِينا

٤ -الضمير المتحرك (التاء) :

يسند الفعل الماضي لضمير الرفع المتحرك التاء ، بالضم للمتكلم ، وبالفتح للمخاطب ، وبالكسر للمخاطبة ، نحو : قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ ، وهي في هذه الحالات الثلاث ضمير ، أي أنها اسم ، والذي يعنينا هنا المفتوحة والمكسورة خاصة لأنهما لابد أن يكونا للمخاطب أو المخاطبة .

ولكن هذه التاء تأتي على صورة غريبة وهي التجرد عن الخطاب الذي هو شرط في هذا الضمير ، قال ابن هشام : » ومن غريب أمر [هذه] التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب ، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في « أرأيتَكما » و « أرأيتَكم » و « أرأيتَكَ » و « أرأيتَكِ » و «أرأيتَكنّ » إذ لو قالوا : « أرأيتَاكما » جمعوا بين خطابين ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في « يا غلامكم » فلم يقولوه كما قالوا : « يا غلامنا » و « يا غلامهم » مع أن الغلام طارٍ عليه الخطاب بسبب النداء ، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد ، فهذا أجدر » [5] .

وهذا بناء على الصحيح وهو مذهب سيبويه ت(١٨١) هـ [6] من أن التاء فاعل ، الكاف حرف خطاب ، أما على مذهب الفراء ت(٢٠٧) هـ [7] وهو العكس ، حيث جعل التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه في المعنى المنقول إليه ، فهو مردود بأنه يصح الاستغناء عن هذه الكاف ، والفاعل لا يُستغنى عنه ، وأنها لم يثبت وقوعها في محل رفع عند الجمهور [8] .

---

(١) انظر : التذييل ١/ ٣٢٩ .
(٢) التذييل ١/ ٣٢٩ .
(٣) انظر : التذييل ١/ ٣٢٩ .
(٤) من الوافر ، وقائله غير معروف ، انظر : جمهرة اللغة ٣/ ٥١١ ، واللسان ١٤/ ١٠٩ ، والتذييل ١/ ٣٢٩ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ١١٦ ، وانظر : حاشية الدسوقي ١/ ١٢٥ .
(٦) انظر : الكتاب ١/ ٢٤٥ .
(٧) انظر : مغني اللبيب ١/ ١٨١ .
(٨) انظر : مغني اللبيب ١/ ١٨١ ، والمنصف من الكلام ٢/ ١٥ ، وحاشية الدسوقي ١/ ١٩٤

٥ - العَلَم:

جاء عن العرب أنهم كنوا عن علم المذكر العاقل نحو « زيد » بقولهم : فلان ، وعن علم المؤنث العاقل نحو « هند » بقولهم : فلانة ، وعلى هذا فيكون « فلان ، وفلانة » علمين ، ولذا لا يصح تثنيتهما ولا جمعهما .

ولكن عند النظر إليهما نجد لهما شأنا غريبا يخالفان فيه العلم ، وقد أوضح ذلك السيوطي ت (٩١١) هـ بقوله : « وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق [هذه التاء] للفرق بين الصفات ، والدليل على أنه علم منْعُ مؤنثه من الصرف في قوله [١] :

[ألا لعن الله الوشاة وقولهم] فلانةُ أضحت خلة لفلان » [٢] .

٦ ـ اسم الإشارة:

ذكر ابن مالك ت (٦٧٢) هـ أنه قد يقال في اسم الإشارة « أُولاء » لغتان أخريان :

الأولى : أُوْلاءُ ، بضم الهمزة التي في أوله والتي في آخره .

والثانية : أُوْلاءِ ، بإشباع الضمة التي قبل اللام فتتولد واو ساكنة ، فتصير : أُوْلاءِ ، مثل : طُومار [٣] .

وقد ضبط محققا شرح التسهيل عبارة ابن مالك هكذا : « فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب » [٤] .

ولكن أبا حيان في شرحه للتسهيل [٥] والدماميني ت (٨٢٧) هـ في شرحه [٦] كذلك والمحققان أيضا قد ضبطاه بأنهما لغتان غريبتان .

ويظهر أن هذا هو الأقرب ، لأنه لا فائدة كبيرة من وصفهما بالعربيتين .

٧ - اجتماع تعريفين :

تعد الموصولات الاسمية من أنواع المعارف ، وهي على قسمين : ما فيه »أل « وهو الذي والتي وفروعهما ، وما ليس فيه « أل » نحو « أيّ » .

وقد انقسمت آراء النحويين حول السبب المحدث للتعريف في ما فيه » أل « قسمين :

الأول : أن تعريف هذه الأسماء إنما هو بـ « أل » وهو رأي الأخفش ت (٢١٥ أو ٢٢١) هـ ومن وافقه [٧] .

---

(١) من الطويل ، وقائله : عروة بن حزام ، انظر : نوادر القالي ص ١٦٠ ، والدرر ١/١٢٣ .
(٢) الهمع ١/٢٤٢ .
(٣) الطومار : الصحيفة ، انظر : اللسان ٤/٥٠٣ .
(٤) شرح التسهيل ١/٢٤١ .
(٥) انظر : التذييل ٣/١٩٠ .
(٦) انظر : تعليق الفرائد ٢/٣٢٠ .
(٧) انظر : تعليق الفرائد ٢/٢٠٨ ، والهمع ١/٢٦٧ .

والآخر : أن « أل » زائدة لازمة ، وليست للتعريف ، وإنما التعريف بالصلة ، والمراد بالتعريف تعريف اللفظ لا معناه ، أي أن الغرض من « أل » إصلاح اللفظ ، وذلك أن الذي وأخواتها تستعمل للوصول إلى وصف المعارف بالجمل ، والجمل نكرات ، ولا توصف المعرفة بالنكرة ، وهذا هو رأي المحققين [١] .

وبناء على القول الثاني . وهو رأي المحققين . فإنه سيرد إشكال في « أي » لأنها لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة لفظا أو تقديرا ، ووجه الإشكال أن « أي » ستكون معرفة من طريقين مختلفين ، وهما التعريف بالإضافة ، والتعريف بالصلة .

وقد أجاب الدماميني عن ما يبدو من الإشكال ، ويكشف عن أمر من غرائب العربية ، حيث قال :

«والجواب أن أيا محتاجة إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه ، وهو المضاف إليه ، وإلى ما يعرف عينه وهو الصلة ، بخلاف بقية الموصولات ، فإنها تفتقر إلى الثاني فقط ، وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى » أي « فهي مفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ، ومفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه ، وهذا من غرائب العربية ، أن اسما يحتاج إلى معرفين ولكن من وجهين مختلفين » [٢] .

٨ - « أل » :

ذكر بعض النحويين لـ « أل » أقساما كثيرة متفقا عليها ومختلفا فيها ، وقد تجاوزت هذه الأقسام أربعة عشر قسما [٣] .

ولكن هذه الأقسام عند التحقيق تعود إلى ثلاثة أقسام رئيسة ، هي : المعرّفة ، والموصولة ، والزائدة [٤] .

إلا أن ابن هشام قد ذكر نوعا وصفه بالغريب ، وهو مجيئها للاستفهام ، قال : « من الغريب أن « أل » تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قطرب ت (٢٠٦) هـ : أل فعلتَ ؟ بمعنى : هل فعلتَ ؟ وهو من إبدال الخفيف ثقيلا ... » [٥] .

ومعنى قوله : « وهو من إبدال الخفيف ثقيلا » أي من إبدال الخفيف الذي هو الهاء ، ثقيلا : أي الهمزة ، إذ الهمزة ثقيلة بالنسبة إليها ، وإن كان كل منهما مخرجه من الجوف [٦] .

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٠ – ١٤١ .
(٢) تعليق الفرائد ٢/ ٢٠٨ .
(٣) انظر : رصف المباني ص ١٥٨ – ١٦٥ ، والجنى الداني ص ١٩٢ – ٢٠٤ ، ومغني اللبب ١/ ٤٩ – ٥٤ .
(٤) انظر : الجنى الداني ص ٢٠٣ . ٢٠٤ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ٥٤ .
(٦) انظر :تحفة الغريب بهامش المنصف من الكلام ١/ ١١٨ ، والمنصف من الكلام ١/ ٥٧ .

٩ ـ وقوع خبر « كان » جملة قسمية :

من المسلّم به أنه يجوز وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ ، وأن ذلك كثير [١] كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ ﴾ [النحل ، ٤١] .

إلا أن وقوعها خبرا لـ " كان " غريب ، كما نص على ذلك ابن مالك ، مع أن كان تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها .

ومن شواهد ذلك ما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لقد كان مَنْ قَبْلَكم لَيُمشَطُ بمشاط الحديدِ " [٢] .

قال ابن مالك : « وفي » ليمشط « شاهد على وقوع الجملة القسمية خبرا ، لأن التقدير : قد كان مَن قبلكم والله ليمشط ، وهذا في خبر » كان « غريب ، وإنما يكثر في خبر المبتدأ ، ... » [٣] .

١٠- « وَنَى » و « رامَ » الملحقتان بـ « زال » :

ذكر النحويون من الأفعال الناسخة العاملة عمل « كان » زال التي مضارعها يزال ، والتي تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها .

أما زال التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ، فهي فعل لازم تام ، وكذلك التي بمعنى عَزَلَ الشيء ، فمضارعها يزيل ، وهي فعل تام متعد .

وقد ذكر ابن مالك فعلين آخرين يجيئان مرادفين لزال التي مضارعها يزال في المعنى ، وهما : وَنَى ، ورام ، وقد نص كذلك على أنهما غريبتان فقال :

« وهي [رامَ] ووَنَى بمعنى زال غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، إلا من عني باستقراء الغريب .

ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر [٤] :

لا يني الحِبُّ شِيمَةَ الحَبِّ ما دا م فلا تحسبنَّه ذا ارعواء

وقال آخر في إعمال يريم العمل المشار إليه [٥] :

إذا رُمتَ ممن لا يَريمُ مُتيّما سُلُوّاً فقد أَبْعدْتَ في رَوْمِك المرمى .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ص ١٦٥ .

(٢) أخرجه البخاري ٣ / ١٣٨٩ ، ٩٢ كتاب الفتن ، ١ – باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ الأنفال : ٢٥ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٥٦ .

(٤) من الخفيف ، وقائله غير معروف . الحِبّ بكسر الخاء : الخداع والغش ، وبفتحها الذي يخدع [اللسان ١/ ٣٤١] . انظر : التذييل ٤ / ١٢٥ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٥٨ ، والهمع ١/ ٣٥٦ ، والدرر ١/ ٢٠٨ .

(٥) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : التذييل ٤ / ١٢٦ ، والهمع ١/ ٣٥٦ ، والدرر ١/ ٢٠٩ .

والمسألة على كل حال خلافية ، وابن مالك ينص على أنه لا يكاد يعرفهما إلا القليل من النحويين .

ومن هؤلاء القليل ابن عصفور ت (٦٦٣ أو ٦٦٩) هـ ، فقد نص على أن بعض البغداديين زاد « وَنَى » لأن معناها كمعنى زال ، نحو ما ونى زيد قائما ، وقد رد ذلك بقوله :

« وهذا لا يلزم ، لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه ، ألا ترى أن : ظل زيد قائما معناه : أقام زيد قائما النهار كله ، ولا تجعل العرب لـ « قام » اسما وخبرا كما فعلت ذلك بـ « ظل » .

ومما يدل على أنها ليست من أخوات « كان » أنه لا يقال : ما ونى زيد القائمَ ، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال » [١] .

وقد وافق أبو حيان ابن عصفور ، فقد خرج النصب في البيت على أنه على إسقاط الخافض أي : لا يني الخب عن شيمة الخب ، أي : لا يفتر عنها ، وأيّد ذلك بأنه لا ينعقد من «شيمة الخَبّ » مع المرفوع بـ « يني » وهو « الخِبُّ » مبتدأ وخبر ، فلا يقال : الخبّ شيمة الخبّ . وخرج النصب في البيت الثاني على الحال [٢] .

قلتُ : ويرد على من يشترط التزام التنكير بالبيت الأول الذي ذكره ابن مالك ، حيث جاء المنصوب « شيمةَ الخَبِّ » معرفا بالإضافة ، وقول أبي حيان إنه لا ينعقد من « شيمة الخَبّ » مع المرفوع بـ « يني » وهو « الخِبُّ » مبتدأ وخبر ، فلا يقال : الخبّ شيمة الخبّ ، غير مسلّم به فيما يظهر لي ، فإنه يصح أن يقال : الخداع طبيعة المخادع ، وهذا معنى : الخِبُّ شيمةُ الخَبِّ .

١١ -بعض أفعال باب أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب تساوي باب « كان » وأخواتها في الدخول على الجملة الاسمية ، ورفع المبتدأ ونصب الخبر ، إلا أنها فصلت عنها لمخالفتها لها في أنها لا يجيء خبرها إلا جملة فعلية .

وتسمية أفعال هذا الباب بهذا الاسم من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة ، وإلا فحقيقة الأمر أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام ، وهذه الأفعال منها ما هو مشهور ، ومنها ما هو غريب ، كما نص على ذلك ابن مالك ، وهذه الأقسام :

أ – ما وضع للدلالة على قرب الخبر ، وهي : كاد ، وهي أشهرها ، وهلل ، وكرب ، وأوشك .

أما أغربها فهو « أَوْلَى » .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ١/٣٦٠ ، وانظر التذييل : ١/١٢٦ ، الهمع ١/٣٥٧ .

(٢) انظر : التذييل ١/١٢٦ .

ب – ما وضع للدلالة على رجاء الخبر، وهي : عسى، واخلولق.

أما أغربها فهو « حَرَى ».

ج – ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر، وهو كثير، ومنه : طَفِقَ، وطَبِقَ، وأنشأ، وجعل.

أما أغربها فهما « عَلِقَ » و « وهَبَّ » [1].

وقد وافقه على وصفها بالغرابة أبرز شراح التسهيل، كأبي حيان [2] والدماميني [3] وكذلك السيوطي [4].

١٢-عمل المصدر المنون الرفع:

يعمل المصدر عمل فعله إذا صح أن يحل محله فعلٌ مع « أنْ » المصدرية إذا كان الزمن ماضيا أو مستقبلا، أو مع « ما » المصدرية إذا كان الزمن حالا.

وللمصدر حالات لفظية ثلاث، الأولى : أن يكون مضافا، فيكون عمله أكثر، والثانية : أن يكون مقترنا بـ « أل » فيكون عمله قليلا ضعيفا، والثالثة : أن يكون منونا، فيكون عمله قياسيا [5].

هذا، ولا يلزم ذكر مرفوعه، بل إنه يضاف إلى مرفوعه أو إلى منصوبه، فيجره لفظا، ويرفعه أو ينصبه محلا [6].

والذي يهمنا هنا هو النوع الثالث، وهو المنون، فقد سمع رفعُه الفاعل، وقد حكم عليه ابن مالك بأنه غريب، فقال :

» ومنه قول بعض العرب : عجبْتُ من قِراءَةٍ في الحمام القرآنُ، بالرفع، أي : مِن أنْ قُرِيءَ.

وهذا غريب، أعني وقوع الرفع بالمصدر المنون، فإن المستعمل النصب به، والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده، أو مع النصب » [7].

١٣-أداة الاستثناء « سِواء » :

للاستثناء ثماني أدوات يستثنى بها، وهي : إلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وخلا، وعَدا، وغير، سوى.

وهذه الأخيرة « سوى » اسم، وفيها عدة لغات عن العرب، وهي :

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩، وأوضح المسالك ص ٥٣ - ٥٤.
(٢) انظر : التذييل ٤/ ٣٢٩ - ٣٣٠.
(٣) انظر : تعليق الفرائد ٣/ ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤.
(٤) انظر : الهمع ١/ ٤١٠، ٤١١.
(٥) انظر : أوضح المسالك ص ١٥٦.
(٦) انظر : شرح العمدة لابن مالك ٢/ ٦٩٢.
(٧) المصدر السابق ٢/ ٦٩٦.

سُوى ، مثل : هُدى .

سِوىً ، مثل : رِضىً .

سَواء ، مثل : سَماء .

سِواء ، مثل : بِناء . وقد نص ابن هشام على أنها أغرب لغاتها [1] وقد أرجع خالد الأزهري ت (٩٠٥) هـ علة ذلك إلى قلة من ذكرها من النحويين [2] .

١٤-بعض حروف الجر :

حروف الجر كثيرة ، ومنها :

أ . الباء :

وهي تستعمل لمعان كثيرة ، ومنها : الزيادة لأجل التوكيد في مواضع معينة ، وهي : الفاعل والمفعول ، والمبتدأ ، وخبره ، والحال ، والتوكيد .

إلا أن من غريب زيادتها . كما نص على ذلك ابن هشام . في ما أصله مبتدأ وخبر ، وهو اسم ليس ، بشرط تأخيره إلى موضع الخبر [3] كقراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ [البقرة : ١٧٧] [4] .

وكقول الشاعر [5] :

أليس عجيبا بأن الفتى يُصَاب ببعضِ الذي في يديه

ب – ومن غريب زيادة الباء أيضا أن تزاد في المجرور ، كما نص على ذلك ابن جني ت (٣٩٢) هـ [6] والرضي ت (٦٤٦) هـ [7] والسيوطي [8] كقول الشاعر [9] :

فأصبحْنَ لا يسألْنَه عن بِما به أَصَعّدَ في عُلْوِ الهوى أم تصَوّبا

وذهب كثير من أئمة النحويين إلى أن هذا ضرورة [10] .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ص ١١٠ .
(٢) انظر : التصريح ١/٣٤٧ .
(٣) انظر : المغني ١/١١٠ .
(٤) وهي قراءة حمزة وحفص . انظر : حجة القراءات ص ١٢٣ ، والإقناع في القراءات السبع ص ٣٧٩ .
(٥) من الرمل ، وهو لمحمود الوراق ، أو محمود النحاس في البيان والتبيين ٣/١٩٧ ، وانظر : المغني ١/١١٠ ، والتصريح ١/٢٠٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٣٨ .
(٦) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٣٦ .
(٧) انظر : شرح الكافية ٢/٣٢٨ .
(٨) انظر : الهمع ٢/٣٣٨ .
(٩) من الطويل ، وقائله : الأسود بن يعفر ، ديوانه ص٢١ . صوّب : انحدر . انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨ ، والهمع ٢/٣٣٨ ، والخزانة ٩/٥٢٧ ، ٥٢٩ .
(١٠) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٤ ، وأوضح المسالك ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

ب ـ حرف الكاف :

وهي تأتي لمعان متعددة منها : التشبيه ، والتعليل ، والاستعلاء ، والتوكيد ، والمبادرة .

والمبادرة معنى قد ذكره قليل من النحويين ، وذلك إذا اتصلت بها ما ، نحو : سَلِّمْ كما تدخلُ ، ونحو : صَلِّ كما يَدخُلُ الوقتُ [1] قال ابن هشام : « وهو غريب جدا » [2] .

باب الإضافة :

١٥ - إضافة « ذو » للضمير

الأسماء في باب الإضافة على أقسام ، فمنها ما يضاف لكل ظاهر ومضمر على السواء ، ومنها ما يلزم الإضافة للظاهر فقط ، ومنها ما يلزم الإضافة إلى المضمر فقط ـ على تفصيل في ذلك ـ ومنها ما يلزم الإضافة للجملة اسمية أو فعلية ، جوازا أو وجوبا ـ على تفصيل في كل ذلك ـ ومنها ما يمتنع إضافته [3] .

ومن جملة هذه الأسماء « ذو » بمعنى صاحب كذا ، فإنها لا تضاف إلا إلى اسم ظاهر ، ولا يكون إلا اسم جنس .

إلا أنه قد ورد في الشعر إضافتها للضمير في شواهد متعددة ، من نحو قول الشاعر [4] :

صَبَحْنا الخَزْرَجِيّةَ مُرْهفاتٍ أَبارَ ذَوِي أَرومتها ذووها

وقد اختلفت أحكام النحويين في قوله : « ذووها » ، فقال الزمخشري ت (٥٣٨) هـ : إنه شاذ [5] وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إنه نادر [6] وقال في شرح التسهيل إنه قليل [7] .

ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أنه لا يجوز إلا للضرورة الشعرية ، فقال : « والمنقول في كتب المتأخرين أنه لا يضاف إلى مضمر إلا في الشعر » [8] ثم ذكر أن بعض النحويين قالوا بجوازه [9] .

وقال ابن يعيش : هذا « غريب ، وحسنه قليلا عود الضمير إلى المرهفات ، وهي وإن كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف ، والسيوف جنس ، ولا يقاس عليه » [10] .

---

(١) انظر : مغني اللبيب ١٧٨/١ ، والهمع ٣٦٣/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٩١/١ .
(٢) مغني اللبيب ١٧٩/١ .
(٣) انظر : أوضح المسالك ص ١٤٢ ـ ١٤٥ .
(٤) من الوافر ، وقائله : كعب بن زهير رضي الله عنه ، ديوانه ص ١٠٤ . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣ ، والدرر ١٥٠/٢ .
(٥) انظر : المفصل ص ١٤٠ .
(٦) انظر : ٩٧٢/٢ .
(٧) انظر : ٢٤٢/٣ .
(٨) ارتشاف الضرب ١٨١٥/٤ .
(٩) انظر : المصدر السابق .
(١٠) شرح المفصل ٣٨/٣ .

١٦-حكم آخر المضاف:

إذا أضيف الاسم فإنه يجب كسر آخره، ويجوز فتح الياء وإسكانها، نحو: كتابِيْ، وكتابِيَ. ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء:

الاسم المقصور، نحو: فتى، والمنقوص، نحو: قاضٍ، والمثنى، والجمع المذكر السالم، فهذه الأربعة يجب إسكان آخرها، والياء معها واجبة الفتح [١].

إلا أنه قد اختلف في إسكانها بعد الألف في قراءة نافع [٢]: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [سورة الأنعام، ١٦٢] فقال الجمهور: هذا قليل أو نادر [٣] وقال الزمخشري [٤] وابن يعيش [٥] غريب لخروجه عن القياس.

١٧-مجيء التاء للتعجب:

لأسلوب القسم أحرف معينة، هي: الباء، والواو، واللام، والتاء، والذي يعنينا من هذه الأحرف: التاء، ومن استعمالها للقسم قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

إلا أن هذه التاء قد تدخل في أسلوب تعجب محض، خالص من القسم، كما نص على ذلك قطرب قال: "التاء لا تدخل إلا في موضع واحد بمعنى التعجب، أو القسم، فالتعجب: تاللهِ ما أَكرَمَ زيداً!، والقسم: تاللهِ ما عملت هذا" [٦]. وقال أحمد بن الأمين الشنقيطي ت (١٣٣١هـ): «وهذا غريب جدا، فإنه يفضي أن التاء تتمحض للتعجب، وتخلو عن القسم، ولهذا لم يجيء بعدها ما يصلح للجوابية، وهو جملة القسم، فإنها لا يقسم عليها» [٧].

١٨- اسم التفضيل:

نص النحويون على أن لصياغة «أَفْعَل» التفضيل شروطا، وهذه الشروط هي نفسها الشروط التي تشترط لصياغة فعلي التعجب.

وقد نصوا كذلك على أن ما ورد شاذا في باب التعجب. لكونه فاقدا لبعض الشروط. فإنه يكون شاذا في باب التفضيل [٨].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ص ١٥٤. ١٥٥.
(٢) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٧٩، والإقناع ص ٤٠٠.
(٣) انظر: الارتشاف ١٨٤٩/٤، وأوضح المسالك ص ١٥٥، والتصريح ٦٠/٢.
(٤) انظر: المفصل ص ١٤٠.
(٥) انظر: شرح المفصل ٣٤/٣.
(٦) ارتشاف الضرب ١٧٦٦/٤.
(٧) الدرر اللوامع ٧٣/٢.
(٨) انظر. مثلا.: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣. ٤٩، وارتشاف الضرب، وأوضح المسالك ص ١٩٦. ١٧٠.

ومن أبرز تلك الشروط أن يكون اللفظ المصوغ فِعْلا ، لا اسما ، وعلى ذلك فإن ما ورد مصوغا مما لا فعل في التعجب يكون شاذا ، وكذلك ما ورد مصوغا مما لا فعل له في التفضيل فقد حكموا عليه بالشذوذ نحو قولهم : أَلَصّ من شِظاظ ، وهذا المكان أَشْجَرُ من غيره ، أي أكثر شجرا [1] .

قال الدماميني : « وهذا الكلام منهم يقتضي اقتياس الشاذ الوارد هناك [في التعجب] في هذا ، وقد صرحوا بذلك فقالوا : ما شذوا فيه هناك شذوا فيه هنا ، وبالعكس .

فإن استندوا في ذلك إلى نقل أن السماع جاء بذلك فبعيد ، وإن قالوا ذلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب » [2] .

وهنا نلحظ العلاقة بين الشاذ والغريب في استعمالهم ، حيث وصف قياسهم على الشاذ بأنه غريب !

إذاً فهل لفظ الشاذ مرادف للغريب ؟ أم أن هذا من التداخل في الاستعمال ؟ أم من عدم وضوح اللفظ بوصفه مصطلحا ذا دلالة محددة ؟ يبدو أن ذلك كله أمر محتمل .

١٩-التوكيد بـ « جميع » و « عامة » :

للتوكيد المعنوي ألفاظ محددة ، وهي : النفس ، العين ، وكِلا ، وكلتا ، وكل ، وجميع ، وعامة . وهذه الألفاظ هنا على قسمين :

الأول : النفس ، العين ، وكِلا ، وكلتا ، وكل .

والثاني : جميع ، وعامة .

أما القسم الأول فإن التوكيد به كثير ومشهور .

وأما القسم الثاني فقد حكم ابن هشام بأن التوكيد بهذين اللفظين غريب [3] ووافقه خالد الأزهري [4] .

والسبب في ذلك أن أكثر النحويين قد أهملوا ذكرهما إما سهوا وإما جهلا ، كما نص على ذلك ابن مالك وغيره [5] .

---

(١) انظر : تعليق الفرائد ٧/ ٢٤٦ .
(٢) تعليق الفرائد ٧/ ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٣) انظر : أوضح المسالك ص ١٨٢ .
(٤) انظر : التصريح ٢/ ١٢٣ .
(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك أيضا ٣/ ١١٧ ، والارتشاف ٤/ ١٩٥٠ ، والهمع ٣/ ١٣٧ .

ومن شواهد ذلك قول امرأة من العرب ترقّص ابنها [1] :

فداك حيٌّ خَوْلانْ جميعُهم وهَمْدانْ

وكل آلِ قحطانْ والأكرمون عدنانْ

٢٠ - عطف النسق:

أ – عطف حرف على حرف :

وقع خلاف كثير بين النحويين في « إما » الثانية في نحو قولنا : جاءني إما زيد وإما عمرو . فذهب فريق من النحويين إلى أنها عاطفة .

وذهبت طائفة أخرى إلى أنها غير عاطفة كالأولى ، وذلك لملازمتها للواو العاطفة غالبا .

ومما قيل في ذلك : إن إما عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إما على إما [2] .

قال ابن هشام : « وعطف الحرف على الحرف غريب » [3] .

ب –مجيء الفاء للغاية بمنزلة إلى والعكس :

ذهب ابن هشام إلى أن الفاء قد تجيء للغاية نيابة عن إلى ، كما في قول امريء القيس [4]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

على أن التقدير : بين مواضع الدخول إلى حومل [5] قال : « وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب » [6] .

وأيد ذلك بأنه قد يستأنس لهذا القول بمجيء عكسه ، وهو مجيء إلى نائبة عن الفاء كما في قول الشاعر [7] :

وأنتِ التي حبّبْتِ شَغْبا إلى بَدَا إليّ . وأوطاني بِلادٌ سِواهما

ثم علل ذلك بأن معنى البيت : حببتِ شغبا فبدا ، وهما اسما موضعين . ثم بين أن الذي يدل على إرادة الترتيب قوله بعده :

حلَلْتِ بهذا حَلَّةً ثم حَلَّةً بهذا ، فطاب الواديان كلاهما

---

(١) من مجزوء المنسرح ، انظر :شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٧/٣ ، وأوضح المسالك ص ١٨٢ ، والدرر ٣٨٢/٢ .

(٢) انظر : رصف المباني ص ١٨٣، ومغنى اللبيب ٥٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٢٩ .

(٣) مغني اللبيب ٦٠/١ .

(٤) من الطويل . ديوانه ص ٨ .

(٥) انظر مغني اللبيب ١٦٢/١.

(٦) مغني اللبيب ١٦٢/١.

(٧) من الطويل ، وقد نسب لكثير في الحماسة بشرح التبريزي ٢٤٩/٣ – ٢٥٠ ، وفي البكري (بدا) ص ٢٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٤/١ ، وهو في ديوانه ص ٣٦٣ ، ونسب لجميل ، وهو في ملحق ديوانه ص ٢٤٥ .

قال : « وهذا معنى غريب ، لأني لم أر من ذكره » [1] .

٢١ -النداء :

وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة :

إذا وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة كان حكمهما كحم غيرهما من الأسماء المضافة إذ وصفت بهذين الاسمين ، وذلك الحكم استحقاقهما النصب ، نحو قولنا : يا زيدُ بنَ أخينا ، بضم زيد لأنه مفرد علم ، ونصب الصفة « ابنَ » لأنها مضافة .

إلا أنه إذا وصف بهما علم ، وكانا مضافين إلى علم أو كنية أو لقب ، نحو : يا زيد بنَ عمر ، ويا زيد بنَ أبي خالد ، ويا زيد بنَ بطة . مثلا . جاز في اسم المنادى وهو زيد وجهان :

الأول : الإتباع ، أي إتباع حركة الحرف الأخير منه وهو الدال لحركة النون في ابنَ ، فنكون بهذا قد أتبعنا حركة الدال فتحة النون ، مع أن حقها الضم .

وقد وصف ابن يعيش هذا الأمر بالغرابة ، فقال :

« وهو غريب ، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصفة » [2] .

وأما الأمر الثاني : فهو بناء الاسم المنادى على الضم على الأصل .

٢٢ -توكيد الفعل :

ذكر النحويون أن الفعل المضارع إذا اجتمع فيه أربعة شروط فإن توكيده بإحدى النونين يكون واجبا .

وهذه الشروط :

أن يكون مثبتا ، مستقبلا ، جوابا لقسم ، غير مفصول من لام القسم بفاصل .

إلا أن ابن مالك ذكر أنه قد يقع المضارع مع هذه الشروط غير مؤكد بإحدى النونين ، واستشهد على ذلك [3] بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « **لَيَرِدُ عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني** » [4] .

ثم قال ابن مالك : « وفيه غرابة ، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر » [5] .

---

(١) مغني اللبيب ١٦٣/١ .

(٢) شرح المفصل ٥/٢ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ص ١٦٥ .

(٤) رواه البخاري في ٩٢ كتاب الفتن ، ١. باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾ الأنفال : ٢٥ . انظر : عمدة القاريء ١٧٧/٢٤ .

(٥) شواهد التوضيح ص ١٦٥ .

٢٣ -الممنوع من الصرف :

لحاق التاء لـ « ثُلاث » :

نقل السيوطي عن ابن مكتوم ت (٧٤٩) هـ عن ابن خالويه ت (٣٣٧) هـ أنه قد جاء دخول التاء على « ثُلاث » المعدول عن : ثَلاثة ثَلاثة ، في قول الشاعر [١] :

فما خلّيَتْ إلا الثُلاثةَ والثُّنى ولا قَيَّلتْ إلا قريبا مقالُها

قال السيوطي : « وهو حجة لأنه أدخل تاء التأنيث على ثُلاث المعدول ، وهو غريب » [٢] .

إلا أن صاحب اللسان فسره بأن معناه : ثَلاثة ، قال : « والثُلاثة . بالضم . : الثلاثة ، عن ابن الأعرابي ت (٢٣١) هـ ، وأنشد :

فما حَلَبَتْ إلا الثُلاثةَ والثُنَى ولا قُيِّلَتْ إلا قريباً مقالُها

هكذا أنشده بضم الثاء : الثُلاثة ، وفسره بأنه ثلاثة آنية ، وكذا رواه قُيّلتْ بضم القاف ، ولم يفسره . وقال ثعلب ت (٢٠٧) هـ : إنما هو قَيّلت ، بفتحها ، وفسره بأنها التي تُقَيِّل الناس ، أي تسقيهم لبن القيل ، هو شرب النهار ، فالمفعول عله هذا محذوف » [٣].

٢٤ -إعراب الفعل :

حذف الفعل وبقاء ناصبه :

اختلف النحويون في « كي » على ثلاثة أقوال :

أ –فذهب سيبويه [٤] والجمهور [٥] إلى أنها مشتركة بين النصب والجر .

ب –وذهب الأخفش إلى أنها جارة دائما [٦] .

ج – وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة دائما [٧] .

والذي يعنينا هنا مناقشة رأي الكوفيين ، حيث إنه يرد عليهم بقول العرب : كيمه ؟ كما يقولون : لمه ؟ حيث دخلت على الضمير ، مما يدل على أنها جارة .

وقد أجابوا عن هذا بأن الأصل : كي يفعل ماذا ؟ فيقال : إنه يلزمهم عدة محاذير ، منها : كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت .

---

(١) من الطويل ، وقائله غير معروف ، انظر : الأشباه ٢/٧١ ، والهمع ٢/٧١ .
(٢) الهمع ٢/٧١ .
(٣) اللسان ٢/١٢٤.
(٤) انظر : الكتاب ٣/٥ـ ٧ ، ٤/٢٢٢ .
(٥) انظر : الإنصاف ٢/٩٩ ، ورصف المباني ص ٢٩٠ ، والجنى الداني ص٢٦١ ، ٢٦٢ ، ومغني اللبيب ١/١٨٢.
(٦) انظر : مغني اللبيب ١/١٨٣ ، التصريح ٢/٢٣٠ .
(٧) انظر : الجنى الداني ص٢٦٢ ، ومغني اللبيب ١/١٨٣ ، والتصريح ٢/٢٣٠ .

فإن احتجوا بأن حذف الفعل وبقاء الناصب قد ورد في صحيح البخاري في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢] " فيذهب كيما فيعود ظهرُهُ طَبَقاً واحدا " [١] أي : كيما يسجد .

قال ابن هشام : « وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه » [٢] .

٢٥ - مجيء جواب لو ولولا ماضيا مقرونا بقد :

يجيء جواب لو إما مضارع منفي بلم ، أو ماض مثبت ، ، أو منفي بما .

إلا أنه قد جاء جواب لو ماضيا مقرونا بقد [٣] كقول الشاعر [٤] :

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تَدَعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا

قال ابن هشام : « وهو غريب » [٥] .

وقد نظّر ابن هشام هذا بوقوع جواب لولا ماضيا مقرونا بقد ، ولكنه حكم عليه بالشذوذ ، مما يدل على أن الشذوذ لديه مرادف للغريب ، قال : [٦] « ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها [أي : قد] كقول جرير أيضا [٧] :

[كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية] لولا رجاؤك قد قتلتُ أولادي » .

٢٦ -العدد :

أ – تذكيره وتأنيثه :

من ظواهر اللغة العربية أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إذا كانت مفردة فإنها تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا ، فتؤنث مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث ، فيقال عشرة رجال ، وعشر نساء .

قال ضياء الدين بن العلج (ت) ـ فيما نقل عنه السيوطي ـ : « وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث ، وقد جُعلت هنا علما للتذكير ... .

قال : ونظيره أنهم خصوا جمع « فِعَال » في المؤنث بأفْعُل ، كذِراع وأذْرُع . وفي المذكر بأفْعِلَة ، كعِماد وأَعْمِدة ، كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر ، وحذفها من عدد المؤنث » [٨] .

---

(١) رواه البخاري . انظر : البخاري مع الفتح ٤٢٨/١٣ .
(٢) مغني اللبيب ١٨٣/١ ، وانظر التصريح ٢٣٠/٢ .
(٣) انظر : مغني اللبيب ٢٧١/١ ، ٢٧٢ .
(٤) من الكامل ، وقائله : جرير ، ديوانه ص ٧٤٥ .
(٥) مغني اللبيب ٢٧٢/١ .
(٦) مغني اللبيب ٢٧٢/١ .
(٧) من البسيط ، ديوان جرير . وقال قبله يصف حالة أولاده :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لـم أحـــص عدتهـــــم إلا بعداد

(٨) الأشباه والنظائر ٢٥٦/٢ .

ب – صياغة لفظ العدد على وزن فاعل :

من خصائص ألفاظ العدد أنه يجوز أن يصاغ منها من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم على وزن فاعل ، فيقال : ثان ، ثالث ، ... ، إلى عاشر .

وقد ورد استعمال هذا الوصف المصوغ على وزن فاعل بحسب المعنى المراد على أوجه عدة تبلغ سبعة [١] .

ومن هذه الأوجه : أن يستعمل مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ، فيقال : هذا رابع ثلاثة ، أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة .

إلا أنه قد اختلف في استعمال لفظ ثاني هذا الاستعمال ، فذهب سيبويه [٢] إلى أنه لا يصح ، فلا يقال : ثاني واحدٍ ، ولا ثانٍ واحدا .

وأجاز ذلك الكسائي ت (١٨٩) هـ وحكاه عن العرب [٣] وكذا الجوهري [٤] .

إلا أن هناك صورة غريبة ذكرها خالد الأزهري ، فقال : « ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن الأهوازي ت (٤٤٠) هـ : كان القوم عشرة فحدعشتهم إلى تسعشتهم ، وهم محدعشون ، وأنا محدعش ، ومتسعش ، قال : وكذا العقود ، يقال : معشرن ، ومثلثن . ومن المائة والألف : مُمْيء ، ومُؤْلف ، لأن فعلهما : أمأى وآلف أ هـ » [٥] .

٢٧ - أسلوب القسم :

أ – تجرد جواب القسم الماضي من اللام وقد :

ذهب جمهور النحويين إلى أن الفعل الماضي إذا وقع جوابا لقسم ولم يستطل الكلام فإنه يجب اقترانه باللام وقد إذا كان الزمن قريبا من الحال ، أو باللام وحدها إن كان بعيدا من زمن الحال [٦] .

إلا أن ابن مالك ذكر أن الفعل الماضي بالصورة المذكورة قد ورد مجردا من اللام وقد ، واستشهد لذلك [٧] بقول النبي صلى الله عليه : « **والذي نفسي بيده ودِدْتُ أنْ أُقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا ثم أقتل ، ثم أحيا ثم أقتل ، ثم أحيا ثم أقتل** » [٨] .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢/٧٦٧ وما بعدها ، وأوضح المسالك ص ٢٥١ . ٢٥٣ .
(٢) انظر : الكتاب ٣/٥٥٩ .
(٣) انظر : الارتشاف ٢/٧٧٠ ، والتصريح ص ٢٧٧ .
(٤) انظر : الصحاح (ثنى) ٦/٢٢٩٥ .
(٥) التصريح ٢/٢٧٧ .
(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣ .
(٧) انظر : شواهد التوضيح ص ١٦٦ .
(٨) رواه البخاري ٩٤ . كتاب التمني ١٠ . باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة ، ٦/٢٦٤١ .

قال ابن مالك : « وفيه غرابة ، لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة أو كلام مستطال » [1] .

ب ـ حذف نافي جواب القسم الماضي بقرينة :

ذهب ابن مالك في شرح الكافية إلى أن جملة جواب القسم إذا كانت منفية فإنها لا تنفى إلا بما ، أو بإنْ ، أوبلا ، ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية [2] .

ثم ذكر أن نافي الفعل الماضي قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفي [3] واستشهد على ذلك بقول الشاعر [4]:

فإنْ شِئتِ آليتُ بين المقا ... مِ والركنِ والحجر الأسودِ

نَسيتُكِ ما دام عقلي معي ... أَمــدُّ به أَمــدَّ السّــــرمد

والمعنى : لا نسيتك ، ولكنه حذف النافي ، لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره ، ولو أنه أراد الإثبات لقال : لقد نسيتك [5] .

ثم ذكر أنه قد يحذف نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره [6] كقول الشاعر [7] :

فوالله ما نِلتُم وما نِيلَ منكمُ ... بمُعتــدِلٍ وفْــقٍ ولا متقــارِبِ

قال ابن مالك : « أراد : ما ما نلتم ، وما نيل منكم بمعتدل ، فحذف ما النافية ، وأبقى الموصولة ، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ، ودلالة العطف بلا ... .

[ثم قال :] وهذا البيت وبيت أمية غريبان » [8] .

إلا أنه ذكر في شرح التسهيل رأيا يخالف رأيه هنا في البيت الأخير ، فقال : « وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إن علم ، وبقولهم في ذلك أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع .

---

(١) شواهد التوضيح ص٦٦ .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٣/٢ .
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢ .
(٤)من المتقارب ، وقائله : أُمية بن أبي عائذ الهذلي ، (شرح السكري ٤٩٣) ولا يوجد هذان البيتان في ديوان الهذليين ، لأن القسم الذي فيه شعر أمية بن أبي عائذ من رواية الأصمعي مفقود .
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٦٤/٢ .
(٦) انظر : المصدر السابق ٨٤٦/٢ .
(٧) من الطويل ، وقد نسبه ابن مالك هنا في شرح الكافية ٨٤٦/٢ إلى عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، ونسبه في شرح التسهيل ٢٣٥/١ إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وليس في ديوانيهما .
(٨) شرح الكافية الشافية ٨٤٧/٢ .

فالقياس : على أنْ ، فإنّ حذفها مكتفىً بصلتها جائز بإجماع ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة الموصول من الأسماء عليه ، ..... .

وأما السماع : فمنه قول حسان :

فوالله ....

أراد : ما الذي نلتم وما نيل منكم » [1] .

٢٨ ـ اللام الموطئة للقسم :

من مواضع استعمال اللام المهملة المفردة أن تقع موطئة للقسم ، وهي اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة ، والموطئة ، لأنها وطّأت الجواب للقسم ، أي : مهدته له [2] .

وأكثر ما تدخل عليه هذه اللام « إنْ » الشرطية ، كقوله تعالى : â لَئِنْ أُخرِجوا لا يخرجون معهم ، ولَئِنْ قُوتِلوا لا يَنصُرونهم ، ولئن نصروهم لَيُولُنّ الأدبار á [الحشر ١٢] .

وقد تدخل على " متى " كقول الشاعر [3] :

لَمَتى صَلَحتَ لَيُقضَيَنْ لك صالح ولَتُجزيَنّ إذا جُزيتَ جزيلا

قال ابن هشام : [4] « وأغرب ما دخلت عليه « إذْ » وذلك لشبهها بـ « إنْ » ، وأنشد أبو الفتح [بن جني][5] :

غضِبَتْ عليَّ وقد شرِبْتُ بِجزَّةٍ فَلَإِذْ غضبْتِ لأشربنْ بخروف »

٢٩ - بله :

تستعمل بَلْه على أربعة أوجه :

الأول : أن تكون اسم فعل بمعنى : دَعْ ، فيكون ما بعدها منصوبا .

والثاني : أن تكون مصدرا بمعنى التّرْك ، فيكون ما بعدها مجرورا .

والثالث : أن تكون اسم استفهام بمعنى كيف ، فيكون ما بعدها مرفوعا [6].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣٥ .

(٢) انظر : رصف المباني ص ٣١٦ ، والجنى الداني ص ١٣٦ـ ١٣٧ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٥ .

(٣) من الكامل ، وقائله غير معروف . انظر : الجنى الداني ١٣٧ ، ومغني الليب ١/ ٢٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٣٦ .

(٥) من الكامل ، وقائله غير معروف ، انظر : رصف المباني ص ٣١٦ ، والجنى الداني ص ١٣٧ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٥ـ ٢٢٩٦ ، والجنى الداني ص ٤٢٤ـ ٤٢٦ ، ومغني اللبيب ١/ ١١٥ .

وقد روي بهذه الأوجه الثلاثة قول الشاعر [1] :

تَذرُ الجماجمَ ضاحيا هاماتها بله الأكُفُّ كأنها لم تُخْلَقِ

والرابع : ذهب الأخفش إلى أنها حرف جر [2] .

إلا أن هناك صورة أخرى وهي دخول حرف الجر مِن عليها ، وقد وصفه ابن هشام بالغريب ، قال [3] : ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة : يقول الله تعالى [4] : « أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت ، ولا أذنٌ سمعتْ ، ولا خطر على قلب بشَر ذُخْراً مِن بَلْهِ ما اطلعتم عليه » .

وقد عد ابن مالك ما ورد في الحديث نادرا [5] .

وقد نقل الرضي حكاية عن أبي زيد ت (٢١٥) هـ : « إن فلانا لا يطيق أن يحمل الفِهْر فمن بله أن يأتي بالصخرة [أي] كيف ومن أين ؟ » [6] .

ولكنه لم يصفه بغرابة ولا غيرها .

٣٠- حتى :

ذكر النحويون أن « حتى » تأتي لأحد ثلاثة معان :

الأول : انتهاء الغاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [سورة طه٩١] .

والثاني : التعليل ، كقولك : لأسيرن حتى أدخلَ المدينة .

والثالث : بمعنى « إلا أنْ » فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع [7] . كقول الشاعر [8] :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

والمعنى : إلا أنْ تجود .

---

(١) من الكامل ، وهولكعب بن مالك رضي الله عنه ، ديوانه ص ٢٤٥ . انظر : الجنى الداني ص ٤٢٥ ، ومغني اللبيب ١/ ١١٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٠ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٦ ، والجنى الداني ص ٤٢٦ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ١١٥ .

(٤) ولكن هذا اللفظ لم يثبت في البخاري كما قال ابن هشام ، وإنما هو كذلك في مسند الإمام أحمد ٢/ ٤٩٥ ، وغيره .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ص ٢٠٣ ، ٢٠٥ .

(٦) شرح الكافية ٢/ ٧٠ .

(٧) انظر : الجنى الداني ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥ ، ومغني اللبيب ١/ ١٢٢ ، ١٢٥ .

(٨) من الكامل ، وقائله : المقنع الكندي ، انظر : إتمام شرح التسهيل لابن الناظم ٤/ ٢٤ ، والجنى الداني ص ٥٥٤ ، والمغني ١/ ١٢٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٢ .

قال المرادي ت (٧٤٩) هـ : « وهو معنى غريب » [١] . وقال ابن هشام : « وهذا أقلها ، وقل من ذكره » [٢] .

قالوا : وهذا ظاهر من كلام سيبويه في تفسير قولهم : « والله لا أفعل إلا أن تفعل » [٣] إذ المعنى حتى أنْ تفعل [٤] وممن قال به أيضا أبو البقاء العكبري ت (٦١٦) هـ [٥] وابن مالك [٦] وابن هشام الخضراوي ت (٦٤٦) هـ [٧] .

٣١ - سوف :

سوف حرف يدل على التنفيس كما يسميه بعض النحويين ، ومعنى حرف تنفيس أي حرف توسيع ، وذلك لأنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وبعضهم يسميه حرف استقبال وهو أوضح [٨] .

وقد ذكر ابن مالك أنه جاء عن العرب في سوف لغات ، وذلك حكاية عن صاحب المحكم ، ولكنها ليست موجودة في الأجزاء المطبوعة منه ، فقال :

« وجاء عن العرب : سَفْ أفعل ، وسَوْ أفعل ، وسَيْ أفعل ، وهي أغربهن ، حكاها صاحب المحكم ، واتفقوا على أن أصل : سف ، وسو ، وسي : سوف » [٩] .

٣٢- قد :

أ – مجيء قد للنفي :

ذكر ابن سيده ت (٤٥٨) ت هـ أن الحرف « قد » ورد مفيدا للنفي ، وقد حكى عن بعض الفصحاء : « قد كنتَ في خير فتعرّفَه » بنصب تعرف بأنْ مضمرة بعد الفاء ، على أن المعنى : ما كنت في خير فتعرفَه وقد وافقه ابن مالك وابنه [١٠] .

قال ابن هشام : « وهذا غريب » [١١] .

إلا أن ابن هشام ناقش ابن سيده وابن مالك فيما ذهبا إليه من أن قد في المثال جاءت

---

(١) الجنى الداني ص ٥٥٥ .
(٢) مغني اللبيب ١٢٢/١ .
(٣) لم أهتد إليه في الكتاب .
(٤) انظر : الجنى الداني ص ٥٥٥ ، ومغني اللبيب ١٢٥/١ .
(٥) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٥٥/١ .
(٦) انظر : التسهيل مع إتمام شرحه لابن الناظم ٢٤/٤ .
(٧) انظر : الجنى الداني ص ٥٥٥ ، ومغني اللبيب ١٢٥/١ .
(٨) انظر : رصف المباني ص ٤٦١ ، والجنى الداني ص ٤٥٩ ، ومغني اللبيب ١٣٨/١ .
(٩) شرح التسهيل ٢٥/١ .
(١٠) انظر : التسهيل مع تمام شرحه لابن الناظم ٣٥/٤ ، ومغني اللبيب ١٧٥/١ .
(١١) مغني اللبيب ١٧٥/١ ، وانظر : المنصف من الكلام ١٠/١ .

للنفي ، حيث رد ما ذهبا إليه من جهتين :

١- أنهما إن كانا إنما حكما بإفادة قد النفي بناء على ثبوت نصب الفعل بعد الفاء ، فإن هذا غير مستقيم ، لأن النصب قد جاء في الإثبات ، كما في قول الشاعر [١] :

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا

حيث نصب « فأستريحا » بأنْ المضمرة بعد فاء السببية شذوذا لعدم وقوعها بعد نفي ، أو أحد الأوجه الأخرى التي ذكرها النحويون .

٢ – أن ابن هشام حمل الكلام المذكور على أن « قد »غير نافية ، وإنما هي للإثبات ، والكلام معها إثبات على سبيل التهكم والاستهزاء ، كما يقال للكاذب : هو رجل صادق ، فمعنى الكلام نفي ، أي : ما كنت في خير فتعرفه ، ولكنه أبرزه في قالب الإثبات للتهكم ، ونصب الفعل بعد الفاء نظرا للمعنى وهو النفي ، وإن كان اللفظ مثبتا [٢] .

إلا أن ما ذهب إله ابن هشام يمكن أن يناقش فيه أيضا ، وذلك من عدة أوجه :

١ – لا يُسلم له أن ابن سيده . بخاصة . وابن مالك إنما ذكرا إفادة قد معنى النفي اعتمادا على مجيء الفعل منصوبا بعد الفاء ، لأن ابن سيده وسائر علماء اللغة كانوا يتحرون في بيان معاني الألفاظ تحريا شديدا مبنيا على السماع .

٢ – بناء على ما ذهب إليه ابن هشام فإن الفعل قد نصب بعد نفي غير محض صريح ، والنفي الصريح مما يشترطه النحويون لوجوب النصب ، إلا أنه قد يقال إن النفي هنا نفي معنوي ، وإنه مجوز للنصب لا موجب [٣] .

٣ – أن الفعل « فأستريحا » يحتمل أنه ليس منصوبا ، بل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا في الوقف ، وتخريج البيت على هذا أحسن من التخريج على النصب لفقد شرطه وهو النفي [٤] .

ب . مجيء قد للتكثير :

ذكر النحويون أن قد تأتي للتكثير ، وأكثر ما يكون ذلك في مقام الافتخار [٥] كقول الشاعر [٦] :

---

(١) من الوافر ، وقائله : المغيرة بن حنباء ، انظر : الكتاب ٣/ ٣٩ ، ٩٢ ، والخزانة ٨/ ٥٢٢ ، والدرر ١/ ١٣٢ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ١/ ١٧٥ ، وحاشية الدسوقي ١/ ١٨٦ .
(٣) انظر : المنصف من الكلام ٢/ ١١ ، وحاشية الدسوقي ١/ ١٨٦ .
(٤) انظر : المنصف من الكلام ٢/ ١١ ، وحاشية الدسوقي ١٨٧ .
(٥) انظر : الجنى الداني ص ٢٥٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٧٤ .
(٦) من البسيط ، وقد نسب لقائلين كثيرين ، انظر : الجنى الداني ص ٢٥٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٩٦ ، والخزانة ١١/ ٢٥٣ .

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جَرْداءُ معروقة اللحيين سُرحُوبُ

قال المرادي عن معنى التكثير : « وهو غريب » [1] .

٣٣-الجملة :

من الأمور المشتهرة لدى النحويين أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . ولكن الدماميني ذهب إلى أن الأمر ليس على إطلاقه ، بل أن يجب التفريق بين صلة (أل) وصلة غيرها فصلة غير (أل) لا محل لها من الإعراب قطعا ، وذلك بناء على العلة المتقررة لديهم ، وهي أنه لا يصح حلول المفرد محلها [2] .

أما صلة (أل) فلها شأن آخر في نظره ، حيث ذهب إلى أن لها محلا من الإعراب ، حيث قال :

« وأما صلة (أل) حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع إما اختيارا كما يقول ابن مالك أو اضطرارا كما يقول غيره ، وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالإجماع ، فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب : رفع ونصب وجر ، فيحكم بأنها في محل رفع في مثل قوله [3] :

لا تَبعثنَّ الحرب إني لك اليُنْـ ـــذرُ من نيرانها فـاتّقِ

وفي محل نصب في مثل [4] :

حالِفْ ووالِ اليتّقِي ربَّه وخالف اليَعْصيه و لا تَرْعَه

..... ، وفي محل جر في مثل قوله [5] :

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته [ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل] » .

وهذا من الغرائب ، أن تكون جملة يثبت لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم ، لا بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة ، ولا في شيء منها ، ويمكن أن يحاجى به .

وقد يعتذر عن تركهم ذلك بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة ، أو فيها وفي قليل من الكلام ، وفيه ما لا يخفى » [6] .

---

(١) الجنى الداني ص ٢٥٨ .
(٢) انظر : تعليق الفرائد ٢/ ٢١٩ .
(٣) من السريع ، وقائله : غير معروف ، انظر : تعليق الفرائد ٢/ ٢١٩ ، الخزانة ١/ ٣٢ .
(٤) من السريع ، وقائله : غير معروف ، ولم أجده في مرجع آخر .
(٥) من البسيط ، نسب للفرزدق ، وليس في ديوانه . انظر : الإنصاف ٢/ ٥٥ ، واللسان ١٢/ ٥٦٥ ، والتصريح ١/ ٣٨ ، ١٤٢ ، والخزانة ١/ ٣٢ .
(٦) تعليق الفرائد ٢/ ٢١٩ – ٢٢٠ .

٣٤ -ما يقع في النثر دون الشعر :

ذكر ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها الجهة السادسة ، وهي أن لا يراعي المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب المختلفة [١] وذكر من ذلك :

« تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف . وعكسه، وهو غريب جدا ، وذلك بدلا الغلط والنسيان . زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالبا عن تروٍ وفكر » [٢] .

* * *

(١) انظر : مغني اللبيب ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ .
(٢) ف مغني اللبيب ٢/ ٥٩٢ .

الفصل الثالث :الغريب من الأقوال والآراء:

في هذا الفصل سأتحدث عن الأقوال والآراء التي أدلى بها أصحابها ، ثم وصفت بالغرابة ، والفرق بين هذا الفصل والذي قبله أن الغريب في الفصل الأول هو بعض الألفاظ ، والأحكام التي وصفت ذاتها بالغرابة ، فالغريب على هذا بعض مكونات اللغة ، أما في هذا الفصل فالذي يوصف بالغريب هو القول أو الرأي على ما سيتبين . إن شاء الله . .

١ -باب التثنية وجمع المذكر السالم :

أ – حد المثنى وجمع المذكر السالم :

ذهب الجمهور إلى أن حد المثنى . كما ذكر الفاكهي ت (٩٧٢) هـ . : « بأنه ما دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالحا للتجريد عنها وعطف عليه مثله دون اختلاف معنى » [١] .

فعلى هذا يخرج كلمة « اثنان » ونحوها مما لا يصح تجريده عن التثنية ، ولا عطف عليه مثله ، وليس فيه زيادة في آخره .

وجمع المذكر السالم هو : « ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، مع سلامة بناء واحده ... ولا بد فيه من صلاحية عطف مثليه أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى » [٢] .

فعلى هذا تخرج بعض الألفاظ كألفاظ العقود لعدم صلاحية عطف مثليه أو أمثاله على واحدها ، لأنه لا واحد لها من ألفاظها .

إلا أن الرضي قد حدهما بحد آخر أوسع من حد الجمهور ، وقد وصفه الدماميني بالغرابة حيث قال : « وأغرب الرضي الإستراباذي حيث قال [٣] :

« ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال على مفردين ، في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان ، فيدخل فيه : اثنان ، وثنايان ، ومذروان ، واللذان ، وهذان . بخلاف : كِلا فلا تحتاج إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر .

ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو أو ياء ونون مزيدتان ، فيدخل فيه : أُلو ، وعشرون وأخواته » [٤] .

ب – كيفية تثنية العلم وجمعه :

من شروط تثنية العلم عند جمهور النحويين أنه لا يثنى حتى ينكر ، فيقال في زيد : الزيدان ، فتدخل الألف واللام . ولو كان باقيا على علميته بعد التثنية لم تدخلا عليه .

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي ص ١٠٨ . ١٠٩ .
(٢) المصدر السابق ص ١١٤ .
(٣) تعليق الفرائد ٢٤١/١ .
(٤) شرح الكافية ٣٣/١ .

وكذلك الأمر عند جمعه.

إلا أن أبا حيان حكى عن صاحب البديع خلافا في تثنية العلم وجمعه، فقال: «ومنهم من يلحقه الألف واللام عوضا عما سُلبه من التعريف، فيقول: الزيدان، والزيدون، وهم الأكثر. ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويبقيه على حاله قبل التثنية والجمع فيقول: زيدان، وزيدون»[1].

قال أبوحيان: «وهذا القول الثاني غريب جدا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب»[2].

٢-الضمير:

أ – قسما المستتر:

قسم ابن مالك الضمير المستتر إلى واجب الخفاء، وجائز الخفاء، ويعني بواجب الخفاء ما كان فعله لا يمكن أن يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا مكانه، ويعني بجائز الخفاء إذا أمكن ذلك فيه[3].

قال أبو حيان: «وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مستكن وبارز، ويقولون أيضا: ينقسم إلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكن من المتصل»[4].

ب –إياك وأخواته:

اختلف النحويون في «إيّا» في إياك وأخواته على مذاهب تصل إلى ستة أجملها فيما يأتي:

الأول والثاني: أن إيا اسم مضمر، واللواحق. الياء والكاف والهاء. حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة، أو أن اللواحق ضمائر وهو مضاف إليها، ولا يعلم ضمير أضيف غيره.

والثالث: أن إيا اسم ظاهر، واللواحق مجرورة بالإضافة إليه.

والرابع: أنه بكماله اسم مضمر واحد.

والخامس: أن إيا دعامة تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل.

والسادس: أنه بكماله اسم ظاهر مبهم واحد[5].

قال المرادي: «حكاه بعضهم وهو غريب»[6].

---

(١) التذييل ١/٢٢٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: شرح التسهيل ١/١٢٠.
(٤) التذييل ٢/١٣٠.
(٥) انظر: الجنى الداني ص ٥٣٦-٥٣٧.
(٦) المصدر السابق ص ٥٣٧.

٣ - اسم الإشارة :

أ- علة بنائه :

ذكر ابن معط ت (٦٢٨) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف [١] .

قال ابن إياز ت (٦٨١) في شرحه : « وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب ، لم أر أحدا ذكره غيره » [٢] .

ب – الكاف الحرفية :

الكاف الحرفية هي التي تتصل ببعض الألفاظ وهي :

أ – أسماء الإشارة ، وهذا هو الأصل ، وذلك لتدل على أحوال المخاطب ، فيقال : ذاكَ للمشار إليه المفرد المذكر ، وذاكِ للمؤنث ، .... ، وهكذا .

ب – بعض الأفعال نحو : أرأيتَ إذ اضُمن معنى أخبرني ، فيقال : أرأيتك ، وحيّهل : حيّهلك ، أي : ائت ، والنجاء ورويد . اسما فعلين . : النجاءك ، أي : أسرع ، و ورويدك ، أي : أمهلْ ، وأبصِرْ : أبصِرْكَ زيدا ، أي : أبصِرْ زيدا ، وهذا قليل جدا ، وكذلك ليس ، ونِعْمَ ، وبئس ، وحسب .

ج – بعض الحروف وهي : بلى ، وكلاّ ، وهو قليل جدا [٣] .

ومن شواهد اتصالها بالفعل قول الشاعر [٤] :

لسان الســـوء تهـديه إليها وحِنْتَ ، وما حسِبَتْكَ أنْ تحينا

قال ابن مالك : « وأجاز [أبو علي الفارسي] أن تكون الكاف حرف خطاب ، وحمله على ذلك ... » [٥] .

قال أبو حيان : « وهو غريب » [٦] .

وقد علل ابن مالك رأي أبي علي بوجود « أنْ » بعدها ، فلو لم يكن الأمر كذلك لزم الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم عين ، وهذا لا يصح في موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو : زيد رضاً ، فكيف في موضع بخلاف ذلك [٧] .

ومع وصف أبي حيان له بالغريب فقد ذكر أنه يجوز فيه تخريج آخر ، وهو أنه يحتمل أن تكون

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ / ٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ .
(٤) من الوافر ، وقائله غير معروف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٨ ، والتذييل ٣/ ٢٠٦ ، والدرر ١/ ١٣٢ .
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٤٨ .
(٦) التذييل ٣/ ٢٠٦ .
(٧) انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٤٨ .

الكاف ضميرا في محل نصب مفعول أول ، و « أنْ » زائدة ، و « تحين » في موضع المفعول الثاني ، فلا تكون أنْ مصدرية ، وهذا على مذهب الأخفش في إجازته أنّ « أنْ » الزائدة تنصب » [1] .

٤ - المبتدأ والخبر :

أ – وقوع المبتدأ ضمير شأن :

اختلف النحويون في ذلك ، فأجازه الجمهور ، نحو : هو زيد قائم [2] .

ومنعه الفراء [3] والأخفش [4] فلم يجوزاه إلا إذا كان معمولا لناسخ .

قال أبو حيان : » وهذا غريب مع كثرته في كلام الله تعالى ، وكلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج ٤٦] و ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طه ٧٤] و (**قل هو الله أحد**) [الإخلاص ١] ، إلى غير ذلك مما كثر في كلامهم في [النثر] والنظم ، وإنْ تُؤول بعضُه " [5] .

ب – وقوع المبتدأ نكرة :

لا يصح الابتداء بنكرة إلا بمسوغ ، وهذه المسوغات أوصلها بعضهم إلى نيف وأربعين [6] .

وقد جعل من ذلك ابن الطراوة (ت) أن تكون للمفاجأة ، ومثله بقولهم : شيءٌ ما جاء بك ، وجعل منه المثل : ليس عبدٌ بأخ لك [7] .

قال السيوطي : « وهذه زيادة غريبة » [8] .

ج – متعلق الظرف إذا كان خبرا :

اختلف في الخبر في شبه الجملة في نحو : زيد في الدار ، والراجح قول جمهور البصريين أنه محذوف مقدر باستقر ، أو مستقر محوفا وجوبا [9] .

إلا أن ابن جني وابن يعيش لهما رأيان آخران :

قال ابن يعيش : « واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، ... ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

---

(١) انظر : التذييل ١/٢٠٦ .
(٢) انظر : التذييل ٢/٢٨٠ .
(٣) انظر : معني القرآن ٣/٢٩٩ .
(٤) انظر : التذييل ٢/٢٨٠ .
(٥) التذييل ٢/٢٨٠ .
(٦) انظر الأشباه والنظائر ٢/١٢٤-١٣٢ .
(٧) انظر : مجمع الأمثال ٢/٢٠٩ ، والمستقصى ٢/٣٠٦ .
(٨) الأشباه والنظائر ٢/١٣١ .
(٩) انظر : الإنصاف ١/٢٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨ ، والتذييل ٤/٥٤ ، والهمع ١/٣٢١ .

وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره .

والقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إليه لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فإن ذكرته أولا وقلت : زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع » [1] .

قال ابن هشام : « وهو غريب » [2] .

د – تقديم الخبر :

قال أبو حيان : « ذهب أبو الحسن بن الطراوة إلى مذهب غريب في تقديم الخبر ، بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع .

فالواجب عنده : رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ، ولا ينفك الوجود عنه .

والممتنع : لا قائمَ ، ولا رجلَ ، إذ يمتنع في الوجود أن يكون لا رجلَ فيه ولا قائم . والجائز مثل : زيد وعمرو ، لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون .

قال : فكلام مركب من واجبتين لا يجوز ، نحو : رجلٌ قائمٌ ، لأنه لا فائدة فيه ، وكلام مركب من ممتنعين أيضا لا يجوز ، مثل : لا رجلٌ لا قائمٌ ، لأنه كذب ، ولا فائدة فيه ، وكلام مركب من واجب وجائز صحيح ، نحو : زيد قائم ، وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ، ولا من واجب وممتنع ، نحو : زيد لا قائم ، ورجل لا قائم ، لأنه كذب ، إذ معناه : لا قائمَ في الوجود ، وكلام مركب من جائزين لا يجوز ، نحو : زيد أخوك ، لأنه معلوم ، لكن بتأخيره صار واجبا ، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب ، فالجائز يصير بتأخيره واجبا .

وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه أن لا يجوز : قائمٌ زيد ، لأنه صار بتأخيره واجبا ، فصار الكلام مركبا من واجبتين ، فصار بمنزلة : قائمٌ رجلٌ ، فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذا كان واجبا » [3] .

قال أبو حيان : « وأما قوله : (إن الجائز بتأخيره يصير واجبا) فرُد عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجبا ، ومعناه مقدما ومؤخرا واحد ، أي : هو مخبر عنه قدمته أم أخرته ، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولا ، ولا المفعول بتقديمه فاعلا » [4] .

---

(١) شرح المفصل ١/٩٠ .
(٢) مغني اللبيب ٢/٤٤٦ .
(٣) التذييل ٣/٣٥٣ . ٣٥٤ ، والهمع ١/٣٣٤ ، والاقتراح في علم أصول النحو ص ٦٣ – ٦٤ .
(٤) التذييل ٣/٣٥٤ .

٥- المفعول فيه :

أ. وقوع « بين » ظرف زمان :

ذهب ابن مالك إلى أن (بين) كما يكون ظرف مكان فإنه قد يكون ظرف زمان ، وجعل منه حديث ساعة الجمعة [١] : « وهي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة » [٢] .

قال الدماميني : « وهو غريب » [٣] .

ب –حذف تنوين « كل» :

قال أبو حيان : « ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد [ت ٢٩٨ هـ] من جواز حذف التنوين من كل ، فتقول : كل منطلق ، جعله غاية مثل : قبل ، وبعد . حكاه عنه أبو جعفر النحاس [ت ١٣٧ أو ١٣٨هـ] .

وأنكر عليه علي بن سليمان [الأخفش الصغير ت ٣١٥ هـ] لأن الظروف قد خُصت بعلة ليست في غيرها » [٤] .

جـ –ناصب الظرف :

أورد الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة رأيا لابن الشجري في ناصب الظرف ، ووصف بالغريب ، فقال : « لابن الشجري رأي غريب في ناصب الظرف ، قال في أماليه : » والناصب للظرف أحد شيئين :

الأول : فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر . فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد . وما قام مقام الفعل ..... .

وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان ، كقولك : زيد في داره اليوم ، وتقدمه عليه فتقول : الساعة زيد خلفك . فتعمل فيه معنى الفعل مقدما ، كما أعملته فيه مؤخرا ، فمن إعماله فيه مقدما قولهم : كل يوم لك ثوب ، ومثله في التنزيل : ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ألا ترى أن (هنالك) مشاربة إلى يوم القيامة .

فإن كان المبتدأ اسم حدث وجئت بعده بظرفين : زماني زمكاني ، كقولك : القتال يوم السبت خلف المدينة ، جاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر ، فإذا أعملت ظرف الزمان فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة ، فإذا أعملت ظرف المكان فالتقدير : القتال واقع خلف المدينة يوم السبت .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ لم يثبت ، وإنما الذي ثبت عند مسلم ٢ / ٥٨٤ . وغيره . : « هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة » والشاهد فيه لا يزال كما هو .

(٣) تعليق الفرائد ٥ / ٢١٤ .

(٤) الهمع ٢ / ١٤٦ .

وإنما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الظرفين في الآخر لأن الكلام يتم بظرف الزمان خبرا ، كما يتم بظرف المكان ... " [1] .

٦ - الحال :

من المسائل المشهورة لدى النحويين المسألة الزنبورية ، وهي قولهم : قد كنتُ أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، وقالوا أيضا : فإذا هو إياها . وهذا هو الوجه الذي هو أنكره سيبويه كما تذكر الروايات ، وكذلك البصريون [2] .

وقد ذكروا في توجيه ذلك عدة أوجه ، منها :

ما ذكره ابن الحاجب : أن الضمير منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا : قضيّةٌ ولا أبا حسن لها ، على إضمار مثل [3] .

قال ابن هشام :« وهو وجه غريب ، أعني : انتصاب الضمير على الحال » [4] .

٧ - الاستثناء :

تعد إلاّ أصل أدوات الاستثناء ، إلا أنه مع ذلك يجوز أن تخرج عن الاستثناء فتقع صفة ، أي : يوصف بها وبما يليها .

وقد ذكروا للوصف بها شرطين وقع الخلاف فيهما خلاف كثير ، وسأذكرهما باختصار :

الأول : ألا يحذف موصوفها .

والثاني : أن لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء [5] .

إلا أن ابن الحاجب اشترط شرطا وصفه السيوطي بالغرابة ، فقال : « وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلا صفة أن يتعذر الاستثناء » [6] .

وقد جعل من الشاذ قول الشاعر [7] :

وكلُ أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

حيث إن الشاعر هنا لم ينصب (الفرقدان) بعد الكلام التام الموجب ، فتعين أنه صفة ، ولم يتعذر الاستثناء ، إذ إنه يمكنه أن يقول : إلا الفرقدين .

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٣ – ٥٧٤ ، وانظر :حاشية المقتضب ٤/٢٣٩ .
(٢) انظر : الإنصاف ٢/١٠٩، ومغني اللبيب ١/٨٨ – ٩٢ .
(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/٨٧٤ ، ومغني اللبيب ١/٩٢ .
(٤) مغني اللبيب ١/٩٢ .
(٥) انظر : رصف المباني ص ١٧٣، ومغني اللبيب ١/٧٢ ، والهمع ٢/٢٠١ .٢٠٣ .
(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٠ – ٣٧١ ، والهمع ٢/٢٠٣ .
(٧) من الوافر ، وقد نسب لعمرو بن معدي كرب ، وهو في ديوانه ص ١٨٧ ، ونسب لغيره . انظر : مغني اللبيب ١/٧٢ ، والهمع ٢/٢٠٣ ، وحاشية الدسوقي ١/٧٧ – ٧٨ ، والدرر ١/٤٩٤ .

٨ -**الجر بالحرف :**

الجر بلعل :

ذكر النحويون أن من العرب من يجر بلعل بفتح اللام الأخيره وكسرها ، وأنها لغة بني عقيل .

وقد تأول بعض النحويين ما ورد من ذلك بما يجعل لعل على أصلها من النصب [١] .

قال أبو حيان : « ولا يخفى ما في هذه التأويلات من التكلف ، وحكاية الأخفش وأبي زيد وغيرهما أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات ، ومرجح جواز الجر بها على مذهب من منع ذلك وهم الجمهور » [٢] .

إلا أن أبا حيان أورد رأيا غريبا للفراء في ما ورد فيها من الجر ، فقال : « ومن غرائب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز الخفض بلعل ، وإجازة نصب الخبر ورفعه ، قال : والأصل : لعاً لِعبد الله قال : فمن نصب قال : لا يكون الاسم مخفوضا وفعله مرفوع . ونصْبه عنده على التفسير ، كقولك : ما أظرفَك رجلاً ! ومن رفعه رفعه باللام . قال الفراء : فمن قال : لعاً لِعبد الله قائما ، أو قائم ، ثم كنى عن عبد الله قال :لعلّه ، فنصب لامه .

وهذا عند البصريين خطأ ، لأنه إن أراد أنْ يخفض بلعل جاء بخلاف ما جاء به القرآن ، وما نقله أهل اللغة ، وإن أراد (لعاً) التي تقال لمن عَثَرَ ، بمعنى : نَعَشَك الله [أي : أقامك] ضدّ تعساً ، فلا معنى لها هنا ، ولا لذكرها مع (أنّ) وأخواتها ، ... .

وقد قيل : إن لعا مقلوب من علا ، وهو دعاء في موضع : أعلاه الله . فلا ينون على هذا لأنه فِعْل ، ولا يدغم لأنه لا تنوين فيه » [٣] .

٩ -**المصدر :**

أ –إعماله :

نقل الدماميني عن أبي حيان أنه قال : « ومن النقول الغريبة قول ابن الخباز في النهاية في (أتيته ركضا) : إنْ فرعنا على قول البصريين : إن ركضا بمعنى : راكضا جاز إعماله ، فتقول : ركضا فرسي ، أو على قول الكوفيين . وهو قول أبي علي في الإيضاح [٤] . إن التقدير : اركضُ ركضا ، لم يجز ؛ لأنه بمنزلة : ضربت ضربا .

---

(١) انظر : التذييل ٥ /١٨٠ – ١٨٢ ، والارتشاف ٣ /١٢٨٢ .
(٢) التذييل ٥ /١٨٣ .
(٣) التذييل ٣ /١٨٣ – ١٨٤ .
(٤) إيضاح الشعر ص ١٧٢ .

قلتُ : « هذا أمر جار على القواعد فلا غرابة فيه ، وعلى الأول يمكن أن يستأنس به للمصنف [1] في قوله : إن لنا مصدرا عاملا مع أنه لا يقدر بحرف مصدري وصلته . ويقال عليه : إن الكلام في المصدر الباقي على معناه المصدري بلا تأويل ، وليس ركضا في قولك : أتيته ركضا فرسي كذلك ، لأنه إنما عمل هنا من حيث كونه في تقدير اسم الفاعل ، لا من حيث كونه مصدرا » [2] .

ب – تقديم معمول المصدر :

المصدر العامل مقدر بحرف مصدري موصول بالفعل بإجماع النحويين ، وهذا التقدير غالب لا لازم ، لذلك لا يجوز تقديم معموله عليه ولا الفصل بينهما ، وما جاء موهما بخلاف ذلك فإنه يقدر له عامل ، أو يعد نادرا [3] .

وقد نقل المرادي رأيا غريبا عن الأخفش فقال : « ونقل عن الأخفش أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر ، نحو : يعجبني عمرا ضربُ زيدٍ ، وهو نقل غريب » [4] .

١٠ -الصفة المشبهة :

للصفة المشبهة مع معمولها عدة حالات ، منها الكثير ، ومنها القليل ، ومنها الممتنع . فمن القليل نحو : زيد حسنٌ وجهِه ، بإضافة الصفة إلى معمولها ، ووجه قلته : أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه [5] .

قال الدماميني : «ووقع لابن الحاجب . رحمه الله تعالى . في شرح المفصل [6] كلام غريب هنا ، فإنه قال :

لم يمنع (حسنُ وجهِه) . يعني بالإضافة . إلا صاحب الجمل [7] فظن أن الناس يمنعونها ، فقال : وخالف سيبويه [8] فيها جميع الناس ، وعلل المنع بإضافة الشيء إلى نفسه ، وبأن الوجه مضاف إلى ضمير الموصوف ، فكأن إضافة الصفة إلى الوجه إضافة الشيء إلى نفسه .

ويرد الأول جواز : حسنُ وجهٍ باتفاق ، وأن الحسن دال على معنى في الوجه لا نفسه ، فليس بمنزلة : حبس ومنع .

---

(١) أي : ابن مالك .
(٢) تعليق الفرائد ٨ / ٥٧ .
(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٣ ، وتعليق الفرائد ٨ / ٦٠ ـ ٦١ .
(٤) تعليق الفرائد ٨ / ٦١ .
(٥) انظر : تعليق الفرائد ٨ / ٢٩ – ٣٠ .
(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٩ .
(٧) انظر : الجمل في النحو ص ٩٤ .
(٨) الصواب أن سيبويه ذكر أن هذا الوجه جاء في الشعر فقط ، وأنه رديء ، فقال : » وقد جاء في الشعر : حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديء » الكتاب ١/ ١٩٨ – ١٩٩ .

ويرد الثاني جواز : زيد ضارب غلامِه باتفاق » [1] .

قال الدماميني : « وفيه أمور :

منها أن سيبويه منع المسألة كما منع الزجاجي ، ولكنه جوزها في الشعر فقط ، صرح بذلك في كتابه ، والمبرد منعها مطلقا في الشعر والنثر ، ووافق سيبويه جماعة من البصريين والمتأخرين ، ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا في الشعر والنثر » .

١١ ـ العطف على الموضع :

من أنواع العطف : العطف على الموضع ، أو العطف على المحل ، وله عند المحققين ثلاثة شروط :

الأول : إمكان ظهوره في الفصيح .

والثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة .

والثالث : وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحل ، مع وجود تفصيل وخلاف في ذلك كله [2] .

وقد ذكر أبو حيان شرطا مخالفا لما ذكر ، وصفه ابن هشام بالغريب ، فقال : » ومن الغريب قول أبي حيان : إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع .

فجعل صورة المسألة شرطا لها ، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي ذكرناه ، ولا بد منه » [3] .

١٢ ـ ما لا ينصرف :

من الألفاظ الممنوعة من الصرف ما كان على وزن (فُعَل) المستعمل لتوكيد المؤنث ، وهي : جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، وهي جمع : جمعاء ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء . وهي ممنوعة من الصرف للعدل والعلمية [4] .

وقد اختلف النحويون في تفسير ذلك ، والذي يعنينا من ذلك ما ذهب إليه أبو حيان ، حيث قال : « الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام ، لأن مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الأخسرون ، فقياسه أنه إذا جمع كان معرفا بالألف واللام ، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام [5] .

قال السيوطي : « وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع من الصرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون التاء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة .

وهو غريب » [6] .

---

(١) تعليق الفرائد ٨ / ٣٠ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٧٣ – ٤٧٤ .
(٣) مغني اللبيب ٢ / ٤٧٦ .
(٤) انظر : الهمع ١ / ٩٧ .
(٥) الهمع ١ / ٩٨ .
(٦) الهمع ١ / ٩٨ .

١٣ - حبذا :

تستعمل حبذا في مقام المدح ، فيقال : حبذا العلم . وقد يستعمل قبل المخصوص أو بعده نكرة منصوبة ، نحو : حبذا رجلين الزيدان ، ورجالا الزيدون . وقد اختلف في إعرابه ، فقيل : إن كان مشتقا فهو حال ، وإن كان جامدا فتمييز ، وقيل : حال مطلقا ، وقيل تمييز مطلقا ، وقيل : المشتق إن أريد تقيّد المدح به فهو حال ، والجامد والمشتق الذي لم يرد به ذلك ، بل تبيين حسن المبالغ في مدحه تمييز [١] .

قال السيوطي « وقيل : إنه منصوب بفعل مقدر تقديره : أعني ، مضمرا ، فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيان ، وهو غريب » [٢] .

١٤-إعراب الفعل :

أ – جزمه بلعل :

ذكر ابن مالك أن الفعل قد يجزم في جواب لعل عند سقوط الفاء منه ، واستشهد بقول الشاعر [٣] :

لعلّ التفاتا منكَ نحوي مُقـــدر يَمِلْ بكَ من بعد القساوة للرّحم

قال ابن هشام : « وهو غريب » [٤] .

ب – الجزم بلا :

قال أبو حيان : ومن غريب الخلاف في « لا » التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنها « لا » التي للنفي ، قال : لأن الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الآمر وجوده ، وقد تدخل « لا » النافية بين الجار والمجرور ، نحو : جئت بلا زادٍ ، وبين الناصب والمنصوب ، نحو : أخشى أن لا تقومَ ، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لكنها أضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، قالوا : ظَلْتُ يريدون : ظَلَلتُ ، فكان الأصل إذا نهيت : لَلا تذهب ، كما تقول : ليذهب ، فأضمرت اللام لِما ذُكر .

قال أبو حيان : وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ ، لأن فيه ادعاء إضمارٍ لم يلفظ به قط ، ولأن فيه إضمار الجازم وهو لا يجوز إلا في ضرورة ، .... .

---

(١) انظر : الهمع ٣/٣٣ .
(٢) الهمع ٣/٣٣ .
(٣) من الطويل ، وقائله غير معروف ، انظر شرح العمدة ص ٣٤٧ ، ومغني اللبيب ١/١٥٥ .
(٤) مغني اللبيب ١/١٥٥ .

وأيضا فقد سبق إجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على أن « لا » تفيد معنى النهي عن الفعل ، وأن الجزم بها نفسها ، لا نعلم أحدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسين بن الطروة ، فإنه لم يأخذ النحو إلا عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وأبي علي الفارسي ، وعلى الزجاجي ، وردّ الناس عليه ورموه عن قوس واحدة » [1] .

١٥ -إذا :

قال أبو حيان : « ومن غريب ما يحكى في « إذا » أن أبا عبيدة معمر بن المثنى زعم أنها تأتي زائدة ، فتكون حرفا على هذا ، وأنشد [2] :

حتى إذا أسْلَكوهم في قُتَائدةٍ شلاّ كما تَطْردُ الجمَّالةُ الشُّردَا

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى أسلكوهم ... ، وقد يؤول البيت على حذف الجواب » [3] .

١٦ - كلا وسوف :

قال أبو حيان : « ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان إلى أن كلاّ بمنزلة سوف ، وهذا مذهب غريب » [4] .

* * *

(١) الأشباه والنظائر ٣/٢١ – ٢٣ .

(٢) من البسيط ، وقائله : عبد مناف بن ربع الجُربي . قتائدة : اسم جبل ، الشل : الطرد ، الشرد : جمع شرود وهو الإبل النافرة . الجمالة : أصحاب الجِمال . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٧٥ ، والإنصاف ٤١١/١ ، ومعجم ما استعجم ١٠٤٨ ، والأشباه والنظائر ٣/٢٣ – ٢٤ .

(٣) الأشباه والظائر ٣/٢٣ – ٢٤ .

(٤) المصدر السابق ٣/٢٧ – ٢٨ .

الخاتمة :

وفي نهاية المطاف فإنه يمكننا أن نسجل النتائج التالية لهذا البحث ، والذي أحسب أنه من الأبحاث اللطيفة ، وهذه النتائج :

١ – أن الظواهر التي يلحظها الدارس في التراث النحوي كثيرة جدا ، وكل ظاهرة من هذه الظواهر تستحق الوقوف عندها بالنظر والتأمل ، ومن تلك الظواهر ظاهرة القول بالغريب في النحو ، وذلك لاستجلاء حقائق هذه الظواهر ، وبيان ارتباطها بذات اللغة ، لكونها تكشف بجلاء كثيرا من خصائصها القيمة الكثيرة ، وكذلك فإنها تلقي الضوء على منهج النحويين في تناول تلك القضايا ، ومنها ظاهرة : الغريب في النحو ، فلقد جاء عنهم وصف كثير من الأنماط النحوية بالغريب ، وكذلك أثر عنهم وصف كثير من الأقوال المأثورة عن بعض النحويين بالغريب ، إما صراحة بهذا اللفظ ، وإما بألفاظ مقاربة له في المعنى ، وقد كثر ذلك كثرة إلى الحد الذي يسترعي انتباه الباحث ، حيث أحصيتُ أكثر من مائة وأربعين موضعا ورد فيها هذا اللفظ صراحة ؛ مما يرشد إلى أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة لتجليتها بصورة تبين حقيقتها ، ومدى عمقها وعلاقتها ببنية اللغة العربية ، وبطبيعة الدراسات النحوية ، والبحث فيه .

٢ – من أبرز القضايا التي تناولها هذا البحث هذا السؤال المهم ، وهو : هل الغريب قد عُد أحد الأحكام النحوية أم لا ؟

فنقول إنه قد ورد في مواطن متعددة استعمال لفظ الغريب حكما نحويا في بعض المسائل ، حيث استعمله بعض النحويين في مقابل بعض المصطلحات التي وضعت للتعبير عن حكم نحوي معين .

إلا أنه مع ذلك كله نجدهم لا يذكرونه مع سائر الأحكام النحوية: الواجب ، والكثير ، والغالب ، والقليل ، والنادر . عند الحديث عنها . والذي يظهر أن العلة في عدم ذكره مع ألفاظ الأحكام النحوية الأخرى أنه لم يشع استعماله كشياع الشاذ والنادر ونحوهما ، فكانا أكثر منه شهرة واستعمالا .

٣– أن لفظ الغريب لم يرتق إلى أن يكون مصطلحا ذا دلالة محددة ، حيث تبين من خلال البحث أن لفظ الغريب يرد عند بعض النحويين دون بعض ، وهذا بلا شك مرتبط بقضية وضع المصطلحات عامة واستعمالها ، ففي كثير من الأحوال يتفرد نحوي بمصطلح نحوي معين ، أو يقتصر استعمال مصطلح ما على عصر معين ، وهذا قد يلتمس له بعض العذر ، وذلك لطول المدة الزمنية لتاريخ النحو العربي ، واتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي والإسلامي

، وكذلك تفاوت آلية الدرس النحوي ، فليس النحويون . مثلا . جمعية تتخذ قراراتها بالأغلبية ، ونحو ذلك ، إذاً فلا عجب أن يوجد تفرد بمصطلح أو أكثر لدى نحوي معين ، أو في عصر من العصور .

وبناء على هذا فإن لفظ الغريب جاء مؤديا معاني متعددة تبعا لمراد من يستعمله من النحويين ، ولم يرتق . من وجهة نظري . إلى أن يستعمل مصطلحا ذا دلالة محددة متفق عليها .

٤ – أنهم كثيرا ما يذكرون لفظ الغريب من دون بيان الموقف الذي يتخذ منه ! هل يقبل ويؤخذ به أم يرد ؟ أم يكون من المسكوت عنه ؟ أم ماذا ؟

إننا كثيرا ما نراهم يختمون كلامهم بعبارة : وهو غريب ، ونحوها ، ثم يتركون الكلام غفلا من أي إشارة تشير إلى القبول أو الرد مطلقا ، أو بشروط ، أو غير ذلك .

٥ – ظهر من خلال النظر في مسائل الغريب أن هناك أسبابا أدت إلى القول بالغريب ، فمن هذه السباب :

أ – عدم مراعاة اختلاف لغات العرب (لهجاتهم) .

ب – أن القول بالغريب ربما كان منهجا لبعض النحويين ، وإن كان يمكن النظر إليه على أنه نوع من التفكير الجاد في محاولة لتخريج بعض ما أشكل من بعض مسائل النحو .

ج – أن القول بالغريب قد يكون مرجعه إلى عدم تعدد مصادر التلقي للنحوي ، فربما لم يعتمد بعضهم إلا على شيخ واحد فقط ، أو اعتمد على القراءة في الكتب دون الدراسة على أيدي العلماء ، مما يسلم إلى القول ببعض الآراء الغريبة .

د – أن القول بالغريب قد يكون مرده إلى استعمال مصطلحات وقانون من غير واقع العربية ، كاستعمال مصطلحات منطقية بعيدة في معانيها عن طبيعة اللغة العربية ونحوها ، وخلط ذلك بالمصطلحات والقواعد النحوية العربية المستقاة من واقع العربية ونحوها .

هـ – ومن أسباب القول بالغريب الإبعاد في تفسير بعض المسائل ، والتماس معان بعيدة عن الذهن ، بل وربما عن مقصود المتكلم .

و – من أسباب القول بالغريب تفاوت الفهم لكلام العلماء ، أو نقص الاستقراء له .

هذا ، وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١- **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله** . **للسيوطي** ، ت / د محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م .

٢- **الإقناع في القراءات السبع** . لأحمد بن علي الأنصاري ، ت / الشيخ : أحمد فريد المزيدي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

٣- **أمالي ابن الحاجب** ، ت / فخر صالح قدارة ، دار عمار ، عمّان ، ودار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م .

٤- **أمال ابن الشجري** ، ت / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (بدون طبعة وتاريخ) .

٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، للأنباري ، عناية / حسن محمد ، بإشراف / د إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٦- **أوضح المسالك**. لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب : بغية السالك ،لعبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز .

٧- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي ، ت / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

٨- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، ت / د موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية (بدون طبعة وتاريخ) .

٩- **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، ت / عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر (دون ط أو تاريخ) .

١٠- **تحفة الغريب بهامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، للشمني ، المطبعة البهية ، بمصر ، بدون تاريخ .

١١- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ، لأبي حيان ، ت : أ ، د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٢- **التصريح بمضمون التوضيح** ، لخالد الأزهري ، دار الفكر .

١٣- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** . **للدماميني** ، ت : د / محمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

١٤- **الجامع الصحيح** . **للبخاري** ، ت / مصطفى ديب البغا ، ط ٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

١٥- **الجمل في النحو** . **للزجاجي** ، ت / د علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

١٦- **الجنى الداني** ، للمرادي ، ت د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

١٧- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، لمصطفى محمد عرفه الدسوقي ، ملتزم الطبع والنشر / عبد الحميد أحمد حنفي ، مصر .

١٨- **حجة القراءات** . لابن زنجلة ، ت / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

١٩- **الدرر اللوامع** . تأليف / أحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

٢٠- **ديوان الأسود بن يعفر** ، صنعة نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، (بدون تاريخ) .

٢١- **ديوان امريء القيس** ، جمع / حسن السندوبي ، مطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٣٤٩هـ ، ١٩٦٤م .

٢٢- **ديوان جرير** ، ت /نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ (بون تاريخ) .

٢٣- **ديوان جميل بثينة** ، جمع وتحقيق وشرح / إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢هـ .

٢٤- **ديوان عمرو بن معديكرب (شعر عمرو بن معديكرب)** جمعه / مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥م .

٢٥- **ديوان الفرزدق** ، **دار صادر** ، بيروت (بدون طبعة وتاريخ) .

٢٦- **ديوان كثير عزة** ، ت / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧١م .

٢٧- **ديوان كعب بن زهير** . رضي الله عنه . ت / علي فاعور ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٢٨- **ديوان كعب بن مالك** . رضي الله عنه . دراسة وتحقيق / سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦م .

٢٩- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للمالقي ، ت / د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٣٠- **سر صناعة الإعراب** ، **لابن جني** ، ت / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

٣١- **شرح أشعار الهذليين** ، للسكري ، ت / عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه : محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، (بدون طبعة وتاريخ) .

٣٢- **شرح التسهيل لابن مالك** ، ت د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٣٣- **شرح الجمل لابن عصفور** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف : د / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

٣٤- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق / محمد محمود التركزي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي .

٣٥- **شرح العمدة (عمدة الحافظ وعدة اللافظ)** لابن مالك ، ت / عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م .

٣٦- **شرح الكافية في النحو . للرضي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ .

٣٧- **شرح الكافية الشافية** . لابن مالك ، ت د / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط ، ١٤٠٢هـ .

٣٨- **شرح كتاب الحدود في النحو . للفاكهي** . ت / المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .

٣٩- **شرح المفصل** . لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .

٤٠- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لابن مالك ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (بدون طبعة وتاريخ) .

٤١- **الصحاح** . **للجوهري** ، ت / أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، ١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٦ م .

٤٢- **صحيح مسلم** ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٣- **عمدة القاري** . شرح صحيح البخاري ، للعيني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٤- **فتح الباري** . شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، ت / محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٥- **الكتاب** . **لسيبويه** ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .

٤٦- **مجمع الأمثال** . للميداني ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٧ م .

٤٧- **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، ت / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت (بدون طبعة ، وتاريخ) .

٤٨- **المستقصى في أمثال العرب** ، للزمخشري ، حيدر أباد الدكن بالهند ، ١٩٦٢ م .

٤٩- **مسند الإمام أحمد** . مؤسسة دار قرطبة ، مصر .

٥٠- **معاني القرآن** ، **للأخفش** ، ت / د فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

٥١- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ، **لعبد الله البكري** ، ت / مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .

٥٢- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام ، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٥٣- **المنصف من الكلام للدماميني** ، بهامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشمني ، المطبعة البهية ، بمصر ، بدون تاريخ .

٥٤- **همع الهوامع** ، **للسيوطي** ، ت / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

* * *